الأمم المتحدة A/S-20/PV.7

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية العشرون

الجلسة العامة ٧
الثلاثاء، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

تأبين ساني أباتشا، رئيس دولة نيجيريا الراحل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن دواعي الحزن لدي أن أنعي رئيس دولة جمهورية نيجيريا الاتحادية الراحل، فخامة السيد ساني أباتشا، الذي قضى يوم الاثنين، ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

ونيابة عن الجمعية العامة، أطلب من ممثل نيجيريا أن ينقل تعازينا إلى حكومة نيجيريا وشعبها وإلى أسرة السيد أباتشا المكلومة.

أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة إجلالا لذكرى السيد ساني أباتشا.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لدولة السيد كلاوس كينكل، نائب مستشار ألمانيا ووزير خارجيتها.

السيد كينكل (ألمانيا) (تكلم بالألمانية؛ والترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): لا بد أن العديدين منا قد شهدوا في الأوساط التي يعيشون فيها أن الهيروين قد دمر حياة شبان يافعين وجلب المآسي لأسر بأكملها. وبالنسبة لي لقد كانت تجربة مزعجة جدا، لكنها في الوقت ذاته قوت قناعتي بأنه لايمكننا أن نتخلى عن حملتنا ضد المخدرات. إنها مهمة قد تكون مشابهة لمهمة سيزيف، وقد تكون مثل محاربة طواحين الهواء، لكن يتعين علينا أن نقاتل هذه الآفة التي تحيق بالبشرية. هذا هو واجبنا نحو الشعوب التي هي أمانة في أعناقنا. وأي شخص شهد بأم عينيه محنة مدمني المخدرات، التي كثيرا ما تنتهي بالبؤس والعدمية والجريمة، يعلم أن الاستسلام في مواجهة هذا الشر الخبيث جدا ليس خيارا.

إن المخدرات تهديد للمجتمع في كل مكان، مارد جبار ذو رؤوس متعددة ينشر أطرافه في كل مكان في العالم. إن إجمالي المبيعات السنوية لكارتلات المخدرات يبلغ ٤٠٠ بليون دولار. وهذا يصل إلى ٨ في المائة من مجموع

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-85446
9885446

التجارة العالمية. ووراء هذا الرقم قصة معاناة يعجز عنها الوصف.

إن الاتجاهات تبعث على الانزعاج. إذ أن أعمار مستخدمي المخدرات تزداد صغرا وطيف المخدرات يزداد اتساعا. واليوم نشهد أولادا صغارا تتراوح سنهم بين ١٢ و ١٤ سنة وقعوا في الدائرة المفرغة للإدمان التي لا يستطيعون في الكثير من الأحيان الخروج منها. والعقاقير الاصطناعية، قبل كل شيء، مثل LSD وألكستاسي تشهد رواجا. إذ يمكن إنتاجها بسهولة وبسعر رخيص في أي مكان تقريبا، لذلك فهي خطيرة جدا. والشيء البغيض جدا هو أن رجال المخدرات عديمي الضمير يستهدفون بشكل متزايد ضحاياهم المستقبليين بغية خلق طلب على بضاعتهم.

ليسوا بمجرمين المزارعين الفقراء الذين يزرعون القنب والكوكا. إن المجرمين الحقيقيين هم بارونات المخدرات والمتاجرون بها وغاسلو الأموال، فهم المحركون لكل شيء وراء الستار والذين يحققون مكاسب طائلة من هذه البضائع السامة، الذين يمارسون تجارتهم القذرة في الأركان المظلمة من مدننا الكبيرة، وفي الشوارع أمام مدارسنا. إنهم المضللون القاسون الخونة، ولا بد أن نقضي على تجارتهم.

إن المخدرات تدمر الجسد والعقل. وما تعد به من سعادة هو في الواقع وهم قاتل. والمخدرات تحطم الأسر وتقوض أركان المجتمع. وحيثما كانت هناك مخدرات، توجد الجريمة: الجريمة المنظمة التي يرتكبها تجار المخدرات والجرائم التي يرتكبها مستعملو المخدرات لتوفير المال الكافي لممارسة عادتهم. وحيثما توجد مافيا المخدرات والجماعات الإرهابية قواهما، فهما تهددان السلام أيضا في نهاية المطاف.

إن الحاجة للشراكة والتعاون في مجال مكافحة المخدرات ضرورية أكثر من أي مجال آخر. وعصابات إنتاج المخدرات وتجارتها التي تعمل على صعيد دولي غالبا ما تنشئ قواعدها في تلك البلدان التي لا تزال تفتقر إلى وسائل الدفاع اللازمة للسيطرة على تلك العصابات. بيد أننا لا يجب أن نسمح بتطور طرق سريعة جديدة لانتشار الأفيون والكوكايين.

ومنذ انعقاد الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة بشأن هذه القضية في عام ١٩٩٠، أحرزنا بعض التقدم. إلا أن من الواضح أننا لم نتمكن بعد من عكس الاتجاه. والأرقام تغني عن أي بيان. وليست لدينا فرصة لتحقيق النجاح إلا إذا كرسنا كل طاقاتنا للمهمة المشتركة. ويجب لاستراتيجيتنا أن تتصدى لزراعة المخدرات وإنتاجها وتجارتها واستهلاكها. وفي هذه المرحلة أود أن أشيد بجميع الذين يشاركون في الحملة ضد المخدرات، وبموظفي برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بشكل خاص.

وفي ألمانيا، للأسف، شهدنا منذ عام ١٩٩٥ زيادة مطردة في عدد الذين يستخدمون المخدرات القوية لأول مرة، وهي زيادة بلغت ٢٠ في المائة في العام الماضي فقط.

إننا لا نقف مكتوفي الأيدي. ففي برنامج العمل الذي شرعنا فيه وفي سياستنا العامة في مجال المخدرات نتبع نهجا ثلاثي الشعب: الوقاية والتعليم، والعلاج وإعادة تأهيل المدمنين، ومنع الجريمة والرقابة.

وفي مجال مكافحة المخدرات، لا سبيل إلى إلقاء اللوم على الآخرين، ولا أحد يستطيع التهرب من المسؤولية. وثمة حاجة إلى التضامن، وإلى المساعدة المتبادلة. وبالتالي خصصت ألمانيا ١٦٦ مليونا من الماركات الألمانية بموجب برنامج لأربع سنوات لمساعدة بلدان إنتاج المخدرات وبلدان العبور في مجال خدمات التدريب والخدمات الاستشارية. وفي ٣٢ بلدا يعمل ضباط اتصال من مكتب الشرطة الجنائية الاتحادية في دعم مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة.

وفي قطاع التعاون والتنمية، نقوم أيضا بتوجيه أنشطتنا لمكافحة المخدرات. ففي بلدان المنشأ لا يمكننا أن نتوقع من المزارعين أن يتوقفوا عن زراعة محاصيل المخدرات إن لم نقدم لهم بدائل صالحة. ومنذ عام ١٩٩٠، خصصنا زهاء ٤٠٠ مليون مارك ألماني لهذه البرامج.

إن ما يؤدي إلى استمرار ازدهار تجارة المخدرات هو الأرباح الضخمة التي تجنى منها. ويستخدم بارونات المخدرات أية وسيلة ممكنة لغسل مكاسبهم غير الشريفة. ومنذ عام ١٩٩٢، أصبح غسل الأموال جريمة يعاقب عليها القانون في ألمانيا، واعتمدت طائفة من التدابير القانونية والإدارية لمكافحتها. ولا سبيل إلى توجيه ضربة قاضية إلى مافيا المخدرات إلا بمصادرة أصول التجار وشركائهم.

وللأسف لا تزال هناك بلدان عديدة للغاية لم تنضم بعد إلى اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، أو لم تنفذها تنفيذا كاملا. ولا بد لذلك أن يتغير.

وفي هذا المجال، هناك تقدم جيد نحو التنسيق الإقليمي الفعال للسياسات في مجال المخدرات. ونحن نرحب بالإعلان المشترك لدول جنوب شرق آسيا الخمس والصين.

ولا بد لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أن تدل دلالة واضحة على صدق مسعانا. فلن نتخلى عن المكافحة. ويجب أن نكوّن تحالفات جديدة نهدف فيها إلى الوقاية. ورفع درجة الوعي هو المبدأ الأساسي. ولا بد للجميع من أن يقوموا بأدوارهم: الآباء والأمهات، والمعلمون، والسياسيون، ووسائل الإعلام. ويجب عدم التقليل من شأن المخدرات وما تسببه من ضرر. فهي ليست علامة على أسلوب حديث في الحياة. إن المخدرات هي في الواقع إغراء يأتي متلصصا، وهنا مكمن الخطر. ولمكافحة تأثيرها الضار، ينبغي لنا أن نشجع المواقف الإيجابية والمسؤولة والمهتمة إزاء الحياة. وينبغي لنا أن نشجع على إنتهاج سياسة تنمية بديلة في البلدان التي تحتاج إلى مساعدتنا. إن شبابنا يحتاجون إلى القيم والأهداف التي تجعلهم يستغنون عن حبوب تاجر المخدرات ومحاقنه.

وثمة مسألة حيوية، فأولئك الذين أصبحوا يعتمدون على المخدرات يحتاجون إلى التضامن والمساعدة. ولا يجب أن نتركهم يخوضون معركتهم ضد الإدمان وحدهم. ويجب أن نساعدهم لكي يجدوا سبيلهم من جديد إلى الحياة الطبيعية. ولا بد لأنشطة الوقاية والرعاية والدعم وإعادة التأهيل أن تنفذ في آن واحد.

إن هذه الدورة الاستثنائية لدليل إضافي قوي على الاستراتيجية الدولية لمكافحة المخدرات. وسندخل جميعنا في التزامات سياسية جديدة. ولا سبيل إلى تخليص من وقعوا في براثن موزعي المخدرات وإنقاذ الآخرين الذين لم يبدأوا بعد إلا عن طريق القيام بحملة تتسم بالحماس ولا تعرف اليأس.

"لا قوة للمخدرات!" ذلك هو شعار حملة مكافحة المخدرات التي تنظمها المنظمات الإعلامية والرياضية الألمانية. ويجب أن يكون ذلك شعارنا نحن أيضا من أجل مكافحة المخدرات على نطاق العالم بأسره.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب المستشار ووزير الخارجية في ألمانيا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فام غيا خييم، نائب رئيس وزراء فييت نام.

السيد فام غيا خييم (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة حدث عظيم الأهمية، وتمثل مساهمة كبيرة للبشرية على منعطف القرن. وهنا سيقوم قادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة معا بتجديد إرادتهم المشتركة وتصميمهم على مكافحة خطر هائل يواجه البشر - وهو تحديدا إنتاج المخدرات والاتجار بها وإساءة استعمالها. إن هذا الشر الاجتماعي، المرتبط بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الايدز)، والفقر وتدهور البيئة، يعمل على تحطيم الروح المعنوية لفئات من السكان وتحطيم صحتهم، والشباب منهم على وجه الخصوص؛ ويقوض استقرار العديد من البلدان؛ ويهدد وجود البشرية وتطورها.

ونود الإعراب عن تقديرنا الكبير للجنة المخدرات على اختيارها أكثر القضايا أهمية لمناقشتها في هذه الدورة. وعلى نحو خاص، فإن خفض الطلب على المخدرات هو القضية الأساسية التي تتطلب بذل جهود عالمية.

إن فييت نام، بوصفها بلدا فقيرا عليه أن يركز جهوده على حل العديد من المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية بغية تحسين ظروف سكانه المعيشية، تولي اهتماما دائما وكاملا لمنع المخدرات غير المشروعة ومراقبتها.

إن دستورنا ينص على أنه:

"يُحظر تماما إنتاج الأفيون وغيره من المخدرات والاتجار بها وتوزيعها وتخزينها واستعمالها على نحو غير مشروع".

وأنشأت حكومتنا اللجنة الوطنية للوقاية من المخدرات ومراقبتها، برئاسة نائب رئيس الوزراء.

وبالعزيمة القوية وباتخاذ تدابير متشددة حققنا نتائج لا يستهان بها، وإن كانت أولية. فقد انخفضت زراعة الخشخاش بنسبة ٨٠ في المائة بالمقارنة مع فترة الثمانينيات. وحوكم تجار المخدرات بجرائم خطيرة. ونقح النظام القانوني في البلد، لا سيما القانون الجنائي، وعدل حسب الاقتضاء لتعزيز أثر رقابة المخدرات. ويجري توفير العلاج للعديد من المدمنين في مساكنهم وفي مراكز إعادة التأهيل على حد سواء. ووسع نطاق الإدانة العامة لتصنيع المخدرات غير المشروعة وبيعها واستعمالها.

وتولي فييت نام أهمية كبرى للتعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف مع بلدان ومنظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية. وانضمت فييت نام إلى الاتفاقيات الدولية لسنة ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨ بشأن مكافحة المخدرات، ودخلت في تعاون مع العديد من البلدان، ولا سيما بلدان المنطقة الإقليمية. فنحن نشارك في الجهود التعاونية لرابطة دول جنوب شرق آسيا للوقاية من المخدرات ولمراقبتها. وقد وقعنا على الاتفاق الخاص بالمنطقة الآسيوية دون الإقليمية بشأن مراقبة المخدرات، ونقوم بتنفيذ عدة مشروعات على أساس مذكرات للتفاهم. ونجري محادثات ثنائية بشأن اتفاقات للتعاون مع روسيا ولاوس والولايات المتحدة؛ وظللنا نتبادل المعلومات على نحو منتظم مع استراليا وألمانيا وكندا والمملكة المتحدة.

ولكن فييت نام بسبب معالمها الجغرافية، وحدودها الطويلة التي تصعب مراقبتها، وقربها من المثلث الذهبي، واتساع تجارتها وسياحتها، يمكن أن تستغل بسهولة من جانب تجار المخدرات الدوليين كنقطة عبور. وفي هذه المرحلة تواجه قواتنا المختصة بمراقبة المخدرات صعوبات جمة في عملها بسبب الافتقار إلى الخبرة وإلى المرافق التقنية. ومن ثم فإن فييت نام في حاجة إلى المساعدة ولديها الرغبة في العمل بصورة وثيقة مع المجتمع الدولي في كفاحه المشترك.

ومن تجربة أنشطتنا في مجال الوقاية من المخدرات ومراقبتها، استخلصنا الدروس التالية:

أولا، نحتاج إلى رفع درجة الوعي بين جميع الناس، من مختلف مستويات القيادة إلى كل فرد من المواطنين، عن الأخطار المرتبطة بالمخدرات من أجل تكوين عزيمة مشتركة لمراقبتها ومكافحتها.

ثانيا، نحتاج إلى تعزيز النهج الوقائي، بتفتيق الوعي الذاتي بين أفراد الشعب وتعبئتهم للمشاركة في أنشطة الوقاية من المخدرات ومراقبتها، والتي تلعب فيها الأسرة دورا هاما للغاية.

ثالثا، نحتاج إلى توسيع نطاق التعاون مع البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان المجاورة، لوضع خطة شاملة ومتكاملة لهذا الكفاح.

وانطلاقا من رغبتنا في أن نسهم في إنجاح كفاحنا المشترك ضد خطر المخدرات، نود أن نوصي بالتالي:

أولا، ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز دورها في تنفيذ برامج مراقبة المخدرات الدولية في مختلف المناطق الإقليمية ودون الإقليمية، وأن تزيد من تبادل المعلومات والخبرات بين الأمم، مع إعطاء الأولوية للبلدان ذات السمات المشتركة.

ثانيا، ينبغي للمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي والمصارف الإقليمية تصميم مشروعات وبرامج تهدف إلى مساعدة البلدان، وخاصة البلدان الأقل نموا، بالمعالجة الشاملة لمسائل الوقاية والمراقبة المتصلة بالمخدرات ومرض نقص المناعة المكتسب "الإيدز".

وحكومة فييت نام تؤيد تأييدا تاما مشروع الإعلان السياسي المعروض على الدورة الاستثنائية. ونحن نعتقد أن أصعب مهمة أمامنا هي أن نترجم العزيمة المعرب عنها في هذه الدورة إلى عمل ملموس. وستبذل فيت نام قصارى جهدها لإنجاح كفاحنا المشترك ضد المخدرات غير المشروعة، من أجل مستقبل وسعادة الشعب الفييتنامي والمجتمع الدولي على نطاق العالم كله.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر دولة نائب رئيس وزراء فييت نام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مصطفى بن منصور وزير الداخلية والمجتمعات المحلية في الجزائر.

السيد بن منصور (الجزائر): أود في البداية أن أتقدم بأخلص التعازي لوفد نيجيريا الشقيق إثر وفاة الرئيس ساني أبشا، وأن أعرب له عن تضامننا معه في هذا المصاب الجلل.

عندما قررت الجمعية العامة، بعد مضي عشر سنوات على توقيع اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، أن تدعو إلى انعقاد دورة استثنائية مخصصة للمخدارت، فقد كان هذا القرار يهدف بكل تأكيد إلى إظهار التزام المجموعة الدولية بضرورة القيام بعمل شامل ومتعدد الأشكال لمواجهة هذه الآفة وتفرعاتها الخطيرة التي تشكل تهديدا وشيكا للتوازن الاجتماعي والاقتصادي لدى غالبية البلدان.

والواقع أنه لا بلد يستطيع اليوم أن يعتبر نفسه في منأى عن هذه الآفة المدمرة. كما أنه لا أحد يستطيع أن ينفي خطورة التهديد الذي تمثله هذه الظاهرة. إذ أنها تستهدف القوى الحية للأمة، وخاصة منها الشبيبة. فهي تلغم الهياكل الاجتماعية من الداخل، وتضعف أساسات المجتمع، وفي النهاية تهدد التنمية الاقتصادية للدول بواسطة غسل مبالغ مالية هامة في الخارج تقتطع من قطاع الانتاج.

ولذلك، وبصرف النظر عن الواقع الخاص لكل دولة يبدو لنا أنه من الضروري أن يمتد فهمنا المشترك لهذه الآفة إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يتبلور داخلها عنصرا العرض والطلب.

إن الجزائر التي تقع في ملتقى طرق بين فضاءات أفريقية ومتوسطية وشرق أوسطية، والتي استطاعت قيمها الاجتماعية أن تحفظها لمدة طويلة بعيدة عن دور المنتج أو المستهلك، قد وجدت نفسها معنية رغما عنها بظاهرة تهريب المخدرات. وتتحول بسبب وضعيتها الجغرافية، واتساع حدودها البرية والبحرية، إلى أرضية عبور مميزة لكميات هامة من المخدرات التي يتحول جزء منها نحو الاستهلاك المحلي.

وبالفعل، وحسب التحقيقات التي تم إجراؤها، فإن ٧٥ بالمائة من المخدرات التي يتم الإستيلاء عليها لا تتخذ من التراب الجزائري إلا معبرا فقط لها، بينما يتميز الاستهلاك والتداول المحلي للمخدرات بالاعتماد على المخدرات ذات المنشأ الطبيعي. ومع ذلك، فقد لاحظنا بروز توجه متزايد نحو المؤثرات العقلية. وأخطر من ذلك فإن بعض التحقيقات الحديثة التي جرت في إطار تفكيك المجموعات الإرهابية في أوروبا قد أثبت علاقة أكيدة بين آفة المخدرات والنشاطات الإرهابية من خلال شبكات عبر حدودية متلبسة في عملية تهريب الأسلحة والمخدرات.

وبالفعل، وبسبب الأرباح الآنية الضخمة التي يدرها، فإن الإرهاب يجد في تهريب المخدرات موردا ماليا هاما يغذي نشاطاته الإجرامية بسخاء. ولهذا فالجزائر تدعو مرة أخرى إلى إقامة تعاون فعال ومنظم من خلال مراقبة تحركات الجماعات الإجرامية عبر الحدود وتبادل المعلومات بين الأجهزة المتخصصة وإنشاء لجان خبراء مشتركة.

كما تود في نفس الوقت التذكير بأن الإرهاب هو تحد شامل في وجه المجتمع الدولي ككل. ولا يمكن بالتالي أن يكون محل تناول خياري بحسب الفضاءات التي يقع بها والضحايا التي يضر بها.

ففي مواجهة آفة المخدرات، قامت السلطات الرسمية بإنشاء وتدعيم نظام إجراءات وقاية رادعة وقمعية. وقد تم في هذا الشأن تنصيب اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات وتعطيها، كما تم وضع خطة توجيهية وطنية حيز التنفيذ، بالاشتراك مع كافة الأجهزة المختصة في الدولة والمنظمات غير الحكومية تحت إشراف المكتب الوطني لمكافحة المخدرات واستهلاكها.

فالوقاية تتمثل في حملات التوعية لدى مختلف شرائح المجتمع، لا سيما الشباب منها، والتي تحظى بدعم قوي من طرف وسائل الإعلام التي تقوم بعمل جد قيّم. أما بخصوص الجانب الردعي، فالجهود مركزة على دعم الرقابة على مستوى الحدود بالوسائل البشرية والمالية، وهي تتطلب بالضرورة جهدا ضخما يحتاج إلى دعم ومساعدة فعالة من قبل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

وعلى مستوى القمع، فالقانون المتعلق بحماية وترقية الصحة العمومية، إضافة إلى النصوص الواردة في قانون العقوبات والجمارك والبريد والمواصلات، يعاقب المهربين بكل شدة. إضافة إلى ذلك فإن وزارة العدل، وفي إطار جهودها من أجل تكييف التشريعات الخاصة

بتهريب المخدرات، قد أعدت خطة إصلاح جوهري للنصوص حتى تتلاءم مع الاتفاقيات الدولية التي دخلت الجزائر طرفا فيها.

ومع هذا فإننا في نفس الجزائر كلنا وعي بأن الجهود الوطنية وحدها، مهما كان تصميمنا، لا تقدر على وقف هذه الآفة التي لا تعرف الحدود. ولذلك فإن الجزائر، بمعية بعض الدول المجاورة وبلدان شمال المتوسط قد أنشأت، في إطار اتفاقيات ثنائية، آليات للتعاون والتشاور وتبادل المعلومات من أجل منع التداول غير الشرعي للمخدرات.

إن الجمعية العامة، وهي تتناول من جديد موضوع المخدرات، لا تنوي الاكتفاء بإعادة نفس الخطاب المعروف سيما وأن هذا الخطاب فقد الكثير من مصداقيته أمام تفاقم الظاهرة. فالوعي بحجم آفة المخدرات وآثارها المدمرة هو أساس الدعوة إلى هذه الدورة الاستثنائية. وفي هذا المجال، كما في مجالات أخرى غيره، ينبغي للتعاون الدولي الفعال أن يعتمد على العناصر الأساسية الثلاثة الآتية: الإرادة السياسية والتناول الشامل للظاهرة، وأخيرا وضع الوسائل الملائمة للأسباب الكامنة وراء ظاهرة المخدرات.

فالبيانات التي استمعنا إليها خلال هذه الدورة الاستثنائية تشهد على الوجود الحقيقي للإرادة السياسية، كما توافق على فكرة التعامل الشامل مع الآفة. فعلينا إذن أن نتحرك معا بكل حزم، على أساس برنامج عمل حقيقي مبني على المسؤولية المشتركة التي تهدف إلى تحقيق عمل منسق ومتضامن. فينبغي علينا في آخر المطاف الخروج بمبادرة ملموسة وإجراءات عملية قصد القضاء على هذه الآفة التي تشكل تهديدا لرفاهية واستقرار وسلامة بلداننا.

أما الجزائر، وفيما يخصها، فإنها تريد التأكيد هنا على عزمها على أن تقدم مساهمتها حتى تتخلص أجيال الحاضر والمستقبل من الآفات والتهديدات عبر الحدودية التي تستهدف الإنسانية في سلامتها وقيمها الحضارية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الداخلية والمجتمعات المحلية والبيئة في الجزائر.

أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل مارسدن مادوكا وزير الدولية في كينيا.

السيد مادوكا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن وفد كينيا أود أن أعرب عن امتناني لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على تنظيم هذا المؤتمر الحاسم الذي جاء في أوانه، وذلك من أجل استعراض جهودنا في مجال التصدي للمشكلة الدولية للمخدرات التي ما فتئت تتزايد. والواقع أن الاتجار بالمخدرات وتعاطيها أصبحا مشكلة عالمية ذات آثار مدمرة بعيدة المدى في كل مجالات الحياة.

وحالة المخدرات في كينيا ليست مختلفة عنها في البلدان الأخرى. فقد أصبحت كينيا مع الأسف نقطة عبور للمخدرات، مثل الهيروين، التي تنبع من شبه القارة الآسيوية وتصب في أوروبا وأمريكا - وبالإضافة إلى ذلك يعبر الكوكايين والميثاكوالون وراتينج القنب المعروف عموما بالحشيش عبر كينيا إلى وجهات مختلفة في العالم. ومما يزيد من حدة الحالة موقع كينيا الجغرافي الاستراتيجي بالنسبة لبلدان المنشأ وشبكة اتصالاتها الفعالة. ويُزرع قنب ساتيفا على نطاق واسع في كينيا، وهو المخدر الأكثر تعاطيا في البلد. ويفرض استئصال القنب تحديا كبيرا على كينيا، والحكومة تتعامل مع هذا الأمر بكل جدية.

إن وجودنا هنا يدلل على التزامنا بمراجعة السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى الحد الفعال من الاتجار بالمخدرات وتعاطيها في العالم. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي الموقف الأفريقي المشترك بشأن الحد من المخدرات، ذلك الموقف الذي بلوره خبراء أفارقة خلال اجتماع نظمته منظمة الوحدة الأفريقية في نيروبي، كينيا، في آذار/ مارس ١٩٩٨. وعلى الصعيد الوطني اتخذنا التدابير التالية، في جملة أمور، لمواجهة المشاكل المتصلة بالمخدرات.

أولا، أنشأنا وحدة لمكافحة المخدرات؛ وثانيا أنشأنا لجنة تنسيق دائمة مشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات لتنسيق ورصد وتقييم جميع تدابير مكافحة المخدرات في البلد؛ وثالثا أنشأنا في سنة ١٩٩٧ مركزا وطنيا لبحوث الجريمة.

كما وضعنا قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٩٤، وهو يتضمن أحكاما عديدة مستقاة من اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية. كما صدقنا على الاتفاقية الوحيدة

للمخدرات لعام ١٩٦١ وعلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨. ونعمل حاليا من أجل المصادقة على اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١.

وعلى المستوى دون الإقليمي، فإن دول شرق أفريقيا وهي كينيا وأوغندا وتنزانيا تعمل بصورة وثيقة في مجال مكافحة المخدرات، ونتيجة لهذا التعاون، قامت دول المنطقة دون الإقليمية بالمزيد من عمليات الاعتقال وضبط المخدرات. ووضعت الدول الأعضاء أيضا بروتوكولا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات داخل المنطقة، ويتوقع أن يجري التوقيع عليه في وقت ما من هذا العام. وبالإضافة إلى ذلك تستضيف كينيا محطة الاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) لـ ١٩ بلدا يقع في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي ومكتبا دون إقليمي لـ ١٠ بلدان تقع في شرق أفريقيا.

ودللت التجربة على أنه لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يسيطر بنجاح على خطر المخدرات داخل حدوده. ولهذا نجتمع هنا اليوم لاستعراض تعاوننا وجهودنا في معركة المخدرات. ومما لا شك فيه أن المجتمع الدولي حقق بعض التقدم في مكافحة مشكلة المخدرات. إلا أنه لا يزال يتعين عمل الكثير. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان ضمان الموارد الكافية لهيئات إنفاذ قانون المخدرات وأنشطة خفض الطلب. علاوة على ذلك، يود وفد بلدي زيادة الطابع التشغيلي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) لكي تنسق تدابيرها ضد عصابات المخدرات الدولية وضمان عدم تمتع الفارين بأي شكل من أشكال الحماية أو الحصانة من المقاضاة في أية زاوية من زوايا العالم الأربع.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا على ضرورة إقامة تعاون أوثق في مجال تنسيق الجهود الرامية إلى إيقاف العرض وخفض الطلب على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية. وإن المجتمع الدولي لن ينجح في القضاء على مشكلة المخدرات في العالم إلا من خلال هذا التعاون.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر معالي وزير الدولة في كينا على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لسعادة النائب العام في بيلاروس السيد أوليغ بوزيلكو.

السيد بوزيلكو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي باسم وفد جمهورية بيلاروس أن أتوجه أولا بتهنئتكم، سيدي، وأنتم ممثل لأوكرانيا البلد الصديق المجاور، وهي بلد يتعاون تعاونا وثيقا مع بيلاروس في جميع المجالات، بما فيها مكافحة المخدرات - على توليكم رئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية. ونحن على ثقة أن هذه الدورة، ستكون ناجحة وفعالة بفضل توجيهكم القدير.

إن انعقاد هذا المحفل الرفيع المستوى بشأن مشكلة المخدرات العالمية لدليل ساطع على القلق العميق الذي ينتاب المجتمع الدولي إزاء اتساع نطاق تجارة المخدرات غير المشروعة وتعقدها وأخطارها الاجتماعية. وهذه الظاهرة، بالإضافة إلى الجريمة الدولية المنظمة والإرهاب، حددت على نحو صحيح، بوصفها تهديدا جديدا متعدد الجنسيات للسلم والأمن الدوليين. ومما يبعث على التشجيع أن جميع البلدان الممثلة هنا في هذه القاعة اعترفت بالطابع الملح والهام لهذه المشكلة.

وتؤيد بيلاروس النهج البنّاء والعالمي الذي تنتهجه الأمم المتحدة إزاء الحملة المناهضة لتصنيع المخدرات غير المشروعة والاتجار بها بوصفها من الأنشطة ذات الأولوية للمنظمة في السنوات القادمة.

وبيلاروس لم تسلم من الآثار السلبية للاتجار بالمخدرات الواقعة في المركز الجغرافي لأوروبا. فالموقع المؤاتي لبلدنا يجعلها مفترق طرق لتجارة المخدرات غير المشروعة. وكل سنة، تقوم سلطات إنفاذ القانون في بيلاروس بوقف العديد من محاولات نقل المخدرات والمؤثرات القانونية بصورة غير مشروعة عبر البلاد وتحول دون ارتكاب آلاف الجرائم المتصلة بالاتجا غير المشروع بالمخدرات. وتشارك بعض المجموعات المحلية في الاتجار الدولي بالمخدرات. وأن استيراد كميات كبيرة من الأفيون والهيروين وغيرهما من العقاقير المخدرة القوية إلى الجمهورية ومحاولات توزيعها قد برز بوصفه اتجاها خطرا.

وكذلك تتزايد الأخطار الاجتماعية الناجمة عن إساءة استعمال المخدرات. وسجل في بلدنا وجود ٤٠٠٠ مدمن من أصل ١٠ ملايين نسمة. وفي السنوات الخمس الأخيرة، فإن عدد الجرائم التي يرتكبها مدمنو المخدرات والسكارى ازداد إلى عشرة أمثال. وبالإضافة إلى الآثار المدمرة المترتبة على كارثة تشيرنوبل والمشكلات

الإيكولوجية ذات الصلة، فإن إساءة استعمال المخدرات أصبحت تمثل خطرا حقيقيا على صحة سكاننا، وتلحق الضرر بالجينات وتعرض للخطر مستقبل الأمة.

وإذ تؤكد بيلاروس من جديد التزامها الوفاء بواجباتها الدولية، فإنها تبذل جهودا كبيرة لوقف الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وعملا بمرسوم رئاسي، أنشئت في بلدنا اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بمنع الجريمة وإساءة استعمال المخدرات. وكذلك اعتمدت سياسة حكومية بشأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ومنع إساءة استعمال المخدرات. وتمت الموافقة على برنامج للتدابير الشاملة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالمخدرات لفترة ثلاث سنوات.

وتجري مواءمة تشريعات بيلاروس مع معايير ومبادئ القانون الدولي. وصيغت إجراءات صارمة لتداول المخدرات المشروعة. وزادت بصورة كبيرة المساءلة بشأن الجرائم المتصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات وتورط القاصرين في الجرائم المتصلة بالمخدرات. ونظمت على أساس القانون أسس وإجراءات العلاج الطبي وإعادة التأهيل الاجتماعي لمدمني المخدرات. ويجري تكييف تصنيف المخدرات والمؤثرات العقلية وفقا للقواعد والمعايير الدولية.

علاوة على ذلك، يجري تنفيذ سلسلة من التدابير التنظيمية. وعززت رقابة الدولة على زراعة وتصنيع وتوزيع واستخدام النباتات والمواد المخدرة والأدوية التي ورد سردها في قوائم وجداول الاتفاقيات الدولية. وتوسع البحث العلمي في مجال معالجة إساءة استخدام المواد المخدرة ويجري تطوير خدمة إعادة التأهيل لمدمني المخدرات مع الشُعب المتخصصة التي تعمل مع المراهقين والشباب. ويجري تحسين معالجة وتأهيل مدمني المخدرات.

ويجري إيلاء اهتمام لا يقل عن ذلك لمنع استهلاك العقاقير المخدرة. وتحقيقا لهذا الغرض، يجري تدريب الخبراء على تحديد المجموعات الضعيفة التي هي عرضة لإساءة استعمال المخدرات واتخاذ التدابير الوقائية المماثلة. وأطلقت حملة إعلامية جماهيرية لشرح أخطار إساءة استعمال المخدرات.

واقتناعا من بيلاروس بأن الجهود المشتركة هي وحدها القادرة على التصدي لخطر المخدرات فإنها توسع باستمرار تفاعلها المتعدد الأطراف والثنائي مع وكالات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والبلدان في ميدان مكافحة المخدرات. وعلى الصعيد الحكومي الدولي والصعيد الوزاري الدولي، أبرمت بيلاروس اتفاقات ضد الجريمة وضد الاتجار بالمخدرات وتنفذها مع الدول المجاورة ومع عدد من بلدان أوروبا الغربية والشرق الأوسط. ويجري حاليا بنجاح تنفيذ عمليات مشتركة لايقاف تهريب المخدرات بالتعاون مع سلطات إنفاذ القانون في بلدان دول الكومنولث المستقلة والدول الأخرى المجاورة.

وبيلاروس طرف في جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات. وإننا نحث جميع الدول التي لم تصبح أطرافا بعد في هذه الاتفاقيات إلى الانضمام إليها وتنفيذها تنفيذا تاما.

ويقدر بلدي تقديرا كبيرا الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بوصفه وكالة دولية مستقلة لتنسيق جهود التعاون التي تُبذل على الصعيدين الوطني والدولي في مجال مكافحة المخدرات. وإننا نؤيد المقترحات الرامية إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذا المجال.

ويؤيد وفد بيلاروس مشروع الوثائق الختامية، الذي أعد من خلال جهد مشترك والذي سيعتمد في هذه الدورة الاستثنائية، بالإضافة إلى الالتزامات والجداول المحددة المتعلقة بذلك. وتعتزم بيلاروس إدماج العديد من أحكام هذه الوثائق في برامجها الوطنية لمكافحة المخدرات واستخدامها لتحسين تشريعاتها الوطنية. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه ينبغي تحسين الجهود الوطنية من خلال المساعدة الدولية النشطة. ووفد بيلاروس واثق بأن قرارات هذه الدورة الاستثنائية ستعطي زخما جديدا لجهودنا المشتركة الرامية إلى استئصال طاعون المخدرات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر النائب العام في بيلاروس على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد شايسون بوتالي، وزير الصحة في بوتسوانا.

السيد بوتالي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية، وبيعها، والطلب عليها، والاتجار بها، وتوزيعها على نحو غير مشروع، وما يتصل بذلك من جريمة دولية، يمثل إحدى الآفات المنتشرة في العالم في عصرنا هذا. وهي لا تعرف حدودا وطنية. ولا يستطيع بلد من البلدان مواجهتها بمفرده. وهي قد استعصت على الحلول التي جُربت حتى الآن، فيما عدا حالات خاصة وقليلة للغاية.

ولذلك من الضرورة المطلقة أن يتم قطع الحبل السري الذي يربط بين أنماط الإنتاج في البلدان التي تزرع فيها المحاصيل، والعادات الاستهلاكية في البلدان التي يوجد فيها الطلب على الناتج الأخير لهذه المحاصيل. ولذا فإن وفدي يعتبر هذه الدورة الاستثنائية فرصة سانحة. ويحدوني أمل قوي في أننا بنهاية هذه الدورة سنخرج برؤية ومناهج جديدة من شأنها أن تتصدى بصورة حاسمة لهذه الآفة الدولية التي أضحت تهدد ذات نسيج مجتمعاتنا وأمن بلداننا.

ووفدي يؤيد تأييدا تاما الرأي القائل بضرورة اتباع نهج شامل متعدد الأطراف والقطاعات يأخذ في الحسبان الآثار الاجتماعية والاقتصادية العديدة لإنتاج المخدرات والاتجار بها وإساءة استعمالها. ونحن نؤيد أيضا الرأي القائل بأن الاستراتيجيات التي ستنبثق عن هذه الدورة يجب أن تولي أهمية للمشاركة النشطة من قبل الجمهور العام لكفالة مساندة واسعة لأنشطة مكافحة المخدرات.

وقد أنشأت بوتسوانا على الصعيد الوطني آليات من شأنها أن تعزز قدرتها على اللحاق بركب المجتمع الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها، وذلك بتعزيز تنفيذ أحكام معاهدات مراقبة المخدرات، من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات وما يتصل بذلك من أنشطة؛ وبتأييد القرار ٢/١٧، الذي اتخذ في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة عشرة؛ وبتنفيذ بعض الأنشطة التي حددها برنامج العمل العالمي.

وقد انضمت بوتسوانا إلى اتفاقيات الأمم المحدة التالية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

وبوتسوانا مصممة على إيقاف استخدام أراضيها معبرا للمخدرات المتجهة إلى الأسواق الدولية، وحرمان المتورطين في الاتجار غير المشروع بالمخدرات من عائدات أنشطتهم الإجرامية. ولتحقيق هذه الغاية، وضعنا قانون عام ١٩٩٢ للمخدرات والمواد ذات الصلة، وقمنا بتنفيذه، بهدف منع وقمع إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية، وبيعها، والطلب عليها، والاتجار بها وعرضها وتوزيعها على نحو غير مشروع، والقضاء عليها في نهاية المطاف. وينص ذلك القانون على مصادرة الممتلكات والأموال المتأتية من الاتجار غير المشروع أو المستخدمة فيه أو المقصود منها أن تستخدم فيه. وسيراجع هذا القانون في المستقبل القريب بغرض تعزيز المراقبة القائمة حاليا للسلائف.

وتمنع وزارة الصحة، عن طريق وحدة تنظيم العقاقير، الانحراف باستعمال المخدرات والمؤثرات العقلية ومواد كيماوية محددة، عن الأغراض المشروعة، من خلال الإبقاء على نظام لمنح التصاريح لعمليات الاستيراد والتوزيع.

ولا يزال أمامنا بعض العمل لإنشاء لجنة وطنية لمراقبة تنفيذ الأنشطة الناشئة عن برنامج العمل العالمي لتعزيز مشاركة المجتمع. وفي هذه الأثناء، يجري عقد حلقات دراسية لمنع الجريمة وإساءة استعمال المخدرات، في المجتمعات المحلية والمدارس، بغية الإسهام في التقدم نحو خفض الطلب على المخدرات غير المشروعة.

ومن أجل زيادة فعالية التعاون الدولي، اضطلعنا بالأنشطة التالية:

أولا، هناك القانون رقم ٢٠ لعام ١٩٩٠ الخاص بتبادل المساعدة في المسائل الجنائية، بشأن تقديم المساعدة الدولية في المسائل الجنائية والحصول عليها، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات.

ثانيا، هناك القانون رقم ١٨ لعام ١٩٩٠ المتعلق بتسليم المجرمين، وينص على تسليم الأشخاص المتهمين أو المدانين في جرائم مرتكبة في إطار الولاية القضائية لبلدان أخرى.

ثالثا، وقعت دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والتي تنتمي بوتسوانا إليها، على بروتوكول

لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في داخل المنطقة. ويطلب البروتوكول من الدول الأعضاء أن تتعاون في تعزيز التشريعات؛ والمساعدة المتبادلة؛ وإنفاذ القوانين؛ ومكافحة الفساد وغسل الأموال؛ وتيسير خفض الطلب، وبرامج العلاج وإعادة التأهيل؛ وإبادة المحاصيل غير المشروعة؛ والتشجيع على استصلاح الأراضي الزراعية، والتدريب والأبحاث.

رابعا، تتعاون حاليا أجهزة الشرطة على الصعيد الإقليمي في شن عمليات مشتركة لقمع تهريب المخدرات عبر الحدود.

ويتم التعامل مع غسل الأموال في إطار القانون رقم ١٩ لعام ١٩٩٠ المتعلق بعائدات الجرائم الخطيرة. وهذا القانون يحرم الأشخاص المدانين بارتكاب جرائم خطيرة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، من الحصول على أي منافع أو مكافآت من هذه الجرائم.

وينص القانون رقم ١٣ لعام ١٩٩٤ المتعلق بالفساد والجرائم الاقتصادية على إنشاء إدارة مختصة بقضايا الفساد والجرائم الاقتصادية، ويتضمن أحكاما شاملة لمنع الفساد، ويخول الإدارة سلطة التحقيق في القضايا المشتبه بوجود فساد وجرائم اقتصادية فيها.

وكثفت الإدارة جهودها لمكافحة أي مظاهر للفساد في البلد، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال. وقد حققت نجاحا كبيرا في مكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية في داخل البلد. والقدرة الذاتية التي بنيناها تجعل بلدنا في مركز قوي بالمقارنة مع الآخرين في مكافحة الفساد المتصل بالاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها.

وتعرب بوتسوانا عن تقديرها للدعم الذي قدمه المجتمع الدولي لها وللدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وتناشده أن يواصل هذا الدعم من أجل تحقيق الأهداف التي حددها بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وبرنامج العمل الإقليمي لمراقبة المخدرات، التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، للسنوات ١٩٩٨ - ٢٠٠٢، الذي يتضمن العناصر التالية: أولا، بناء القدرة الإقليمية والتنسيق؛ وثانيا، بناء القدرة الوطنية والتنسيق؛ وثالثا، تطوير التشريع؛ ورابعا، خفض العرض؛ وخامسا، خفض الطلب؛ وسادسا، المخدرات غير المشروعة ومرض متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز.

وخلاصة الأمر أن بوتسوانا ترحب بعقد هذه الدورة الاستثنائية. فهي بلا شك ستزيد من صقل قدرتنا، على الصعيدين الوطني والدولي معا، لشن حرب فعالة على إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية، وبيعها، والطلب عليها، والاتجار بها، وعرضها وتوزيعها على نحو غير مشروع. وبوسعي أن أؤكد للجمعية أن التزامنا وعزمنا على تنفيذ أنشطة برنامج العمل العالمي لا يضاهيهما التزام وعزم

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الصحة في بوتسوانا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ميهالي كوكيني، وزير الرعاية، والرئيس المناوب للجنة الحكومية الدولية الهنغارية لمكافحة المخدرات في هنغاريا.

السيد كوكيني (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتقدم بالتهنئة إلى جميع الذين أسهمت مجهوداتهم الدؤوبة في الإعداد بصورة ناجحة لعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وبالتالي إعطاء زخم جديد لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

وأود أن أنضم إلى تأييد بيان نائب رئيس وزراء المملكة المتحدة، الذي تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة إليه.

إن مكافحة ويلات المخدرات هي أكثر الأعمال التي تواجهنا تحديا. فالأفراد والمجتمعات في عالمنا المعاصر يتأثرون جميعا بالإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها وإساءة استعمالها بصورة لم يشهدها أحد من قبل. والمخدرات تشكل تهديدا في كل مكان: في البلدان الفقيرة والغنية وفي المدن الكبيرة والقرى الصغيرة، وبين المراهقين والبالغين. وهي تصل إلى المجتمعات المهمشة اجتماعيا والأشخاص الناجحين على السواء، وتقوض المؤسسات الديمقراطية. وبالنسبة للمنطقة التي تقع فيها هنغاريا فقد شهدنا في السنوات الأخيرة تغييرا مستمرا في خطوط الاتجار غير المشروع فيما يسمى بطريق البلقان، ولاحظنا زيادة كبيرة في الأساليب المتطورة التي تتبعها شبكة التوزيع التابعة لتجار المخدرات، وراقبنا

ظهور وتطوير المخدرات التركيبية الجديدة، مما يمثل تزايدا في الأخطار التي يتعرض لها الشباب.

وخلال الحرب العالمية الأولى قال كلمنصو رئيس وزراء فرنسا إن الحرب أهم من أن تترك للعسكريين. ولو كنت لأطبق هذه الرسالة على الحرب التي نشنها اليوم على المخدرات، لقلت إن المعرفة الطبية والشجاعة لا تكفيان للنجاح في حربنا على ظاهرة المخدرات. إن ما يلزمنا هو إقامة تحالف عريض من جميع قطاعات المجتمع، ووضع سياسات وطنية جيدة التنظيم ومتكاملة وإقامة تعاون دولي واسع النطاق.

وهنغاريا التي انضمت إلى جميع اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة المخدرات قد واءمت تشريعاتها الوطنية مع أحكام هذه الصكوك الدولية. وهي تتعاون بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للمكافحة الدولية للمخدرات ومع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. ونقف إلى جانب كل من يطالب الدول الأعضاء بالتصديق على هذه الاتفاقيات والانضمام إليها وتنفذها تنفيذا كاملا، إن لم تكن قد فعلت ذلك من قبل. وتعارض هنغاريا أي محاولات لتحرير الوصول إلى تقنيات توزيع المخدرات الخفيفة أو الهروين، وتواصل معارضتها لإباحة أي مخدرات غير مشروعة. فتلك الممارسات لا تتعارض فقط وروح اتفاقيات الأمم المتحدة وإنما لها أثر سلبي أيضا على الأنشطة التعليمية لمكافحة المخدرات التي تستهدف الشباب.

أما التدابير المتخذة في هنغاريا لتعزيز قدرة الوكالات الوطنية المعنية بإنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات فقد أحرزت بالفعل تقدما. وتزايدت كثيرا مصادرات الهروين والحشيش والمؤثرات العقلية. وتتواصل الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين سلطات القضاء والشرطة والجمارك وبذا تضيق إمكانيات الإنتاج غير المشروع والاتجار وغسل الأموال.

ويولى اهتمام خاص لأنشطة خفض الطلب. وتبذل جهود جادة لزيادة الوعي بين الجماهير، وبوجه خاص بين أوساط الشباب، بالأخطار المتصلة بالمخدرات، ولتشجيع وتعزيز سلوك الأحداث الذي يؤدي إلى إقامة عالم خال من المخدرات. ورغم هذه التدابير جميعها فالتعاطي آخذ في الزيادة ولا سيما بالنسبة للمخدرات الخفيفة والتركيبية. والعواقب المأساوية للغاية هي أن ٤٧ شخصا قد لاقوا حتفهم في العام الماضي في هنغاريا جراء سوء استعمال المخدرات.

وبعد الاطلاع الدقيق على الحالة فيما يتصل بالمخدرات في هنغاريا أنشئت لجنة لتنسيق أمور المخدرات في إطار مكتب رئيس الوزراء. ومن خلال الكفاءة في تشغيل هذا الهيكل الحكومي الرفيع المستوى، نتوقع تحسين التنسيق بين الوكالات وتحسين التنفيذ المعقد والفعال للاستراتيجية الوطنية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات. ونقطة الانطلاق في عمل هذه اللجنة هي اتباع نهج شامل متعدد التخصصات يهتم بخفض العرض والطلب بأسلوب متوازن. ويؤمن بلدي إيمانا راسخا، تمشيا مع أنشطة مجموعة بومبيدو والمبادرة المكسيكية الأخيرة بصدد المؤتمر الدولي الخامس المزمع عقده قريبا بشأن النهوض بالصحة، أنه لا نجاح في التغلب على آفة المخدرات إلا باتباع رؤية شمولية للصحة العامة واتخاذ إجراءات شاملة للحد من تعاطي جميع المواد المسببة للإدمان.

وتعرب هنغاريا عن تقديرها لأنشطة برنامج الأمم المتحدة للمكافحة الدولية للمخدرات، والدور المتميز الذي يؤديه البرنامج بوصفه محفلا عالميا للتعاون الدولي. ولقد استفادت سياسة هنغاريا في مكافحة المخدرات بالفعل من المساعدة الفنية والقضائية والتقنية التي يقدمها هذا البرنامج. كما أننا نظل على التزامنا بمواصلة مشاركتنا في برنامجه المشترك المفصل للتعاون دون الأقليمي. ونعرب عن ترحيبنا بمبادرة البرنامج بشأن إبادة المحاصيل غير المشروعة أو تخفيضها تخفيضا كبيرا. ويمكن النجاح في هذا المسعى، لو أنه استكمل، باتباع نهج عالمي مركب، يشمل برنامجا للتنمية البديلة. ونقدر كثيرا الخطوات الأولى المتخذة في سبيل تنفيذ تدابير الإصلاح التي قدمها الأمين العام لتحسين الهيكل القائم في هيئات الأمم المتحدة المناطقة بها مسؤولية مكافحة المخدرات وتحسين أداء هذه الهيئات.

ومنذ الدورة الاستثنائية السابقة للجمعية العامة المكرسة للمخدرات في عام ١٩٩٠ أنجز عمل كثير. ولكن لا يزال يتعين على المجتمع الدولي أن يسلم بالحاجة إلى التزام أقوى وأعمال أكثر توجها نحو النتائج، إذا أردنا أن نقترب كثيرا من هدف إقامة عالم خال من المخدرات. ويمكن للإعلان السياسي والوثائق الأخرى التي تعتمد في هذه الجلسة الاستثنائية أن تفيد كثيرا في تحقيق هذا

الهدف. ولن تدخر هنغاريا من جانبها أي جهد في سبيل العمل نحو بلوغ هذه الغاية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الرعاية الهنغاري، الرئيس المشارك للجنة الحكومية الدولية لمكافحة المخدرات، على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سوبان سريثيراث، نائب وزير الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورئيس لجنة لاو الوطنية لمراقبة العقاقير والإشراف عليها.

السيد سريثيراث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نرص صفوفنا اليوم، في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة لبحث مشكلة المخدرات العالمية والنظر في اتخاذ إجراءات أكثر صرامة لمواجهة هذه المحنة بروح تقاسم المسؤولية والثقة المتبادلة والتعاون، مع المراعاة التامة لمبدأ احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، وكذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وتظل مشكلة المخدرات موضع اهتمام رئيسي للمجتمع الدولي. فهي تؤثر على جميع قطاعات المجتمع في جميع البلدان، وهي بوجه خاص تقوض صحة الشباب ونمائهم ورفاههم، وهم أغلى ما تملكه أي أمة.

ومعلوم أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وهي بلد إنتاج وعبور، جزء من منطقة المثلث الذهبي اللعين. ومع هذا فمن المهم توضيح أن تطور مشكلة المخدرات في بلدنا يختلف قليلا عنه في غيرها. فإنتاج الأفيون يتم على نطاق صغير ويظل أسلوب المعيشة لبعض الجماعات الإثنية لعدة قرون. وبناء على الدراسات السابقة حول الأفيون فإن معظم زارعيه من سكان الجبال في لاوس ممن يعيشون في المناطق الجبلية النائية التي يقل أو ينعدم فيها الوصول إلى الأسواق أو إلى الخدمات الصحية والتعليمية. وهم في معظمهم مدفوعون بضرورة الموقع والاقتصاد إلى زراعة الأفيون لتأمين قوتهم وكسب الإيراد الأسري النزر.

وفيما يتعلق بتجارة المخدرات في لاوس يبدو أن الأنشطة المحرمة تجري على نطاق صغير نسبيا. ويبدو أن نمط الاتجار على نطاق أكبر يقل إلى حد ما، ويفترض أن عددا من طرق الاتجار المختلفة يستخدم حاليا. ولئن كان إدمان الهروين لا يمثل فيما يبدو أي تهديد وشيك للمجتمع فتغلغل الهروين أو مركبات الأمفيتامين يزداد انتشارا في البلد لأن لاوس تُستخدم في الغالب كطريق مرور وهي مكان سهل لاستيراد وتصدير مواد المختبرات والمواد الأخرى اللازمة للإنتاج.

وإزاء هذه الحالة المزعجة التي يمكن أن تقوض رفاه شعبها اضطلعت حكومة لاوس بتدابير سريعة لمواجهة هذه المشكلة الناشئة. ورغم نقص الدعم المالي والمعدات والخبرة يبذل موظفو إنفاذ القوانين لدينا كل ما في وسعهم للنهوض بواجباتهم. ونتيجة لهذا فكك عدد من معامل تكرير المخدرات المعدات وألقي القبض على عدد من منتجي المخدرات غير المشروعة وتجارها الوطنيين والدوليين. وفي بعض الحالات استمد نجاحنا من حسن التعاون مع ضباط إنفاذ القوانين في البلدان المجاورة.

واقتناعا من حكومة لاوس بأن تنفيذ مشاريع التنمية البديلة هو الوسيلة الرئيسية لخفض إنتاج الأفيون، وهو بالتالي يوفر البدائل الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية الصالحة لزراعة الحشيش، فقد قررت في أوائل التسعينات أن تتخذ خطوات جذرية لوضع وتنفيذ سياسة شاملة لمكافحة المخدرات. ولهذا الغرض أنشئت لجنة وطنية لمراقبة المخدرات والإشراف عليها ومكتب لمكافحة المخدرات. وفي عام ١٩٩٤ اعتمدت أيضا خطة وطنية لمكافحة المخدرات عرفت باسم الخطة الرئيسية. ونظرا للتحديات الجديدة تقوم حكومة لاوس الآن بتنقيح الخطة الرئيسية. فهي تشمل أساسا أربعة قطاعات هي: بناء المؤسسات، وخفض العرض والطلب، وحظر الاتجار غير المشروع، والجرائم ذات الصلة. وفي شباط/فبراير من هذا العام، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمكافحة الدولية للمخدرات، اتخذنا خطوة هامة أخرى في هذا الاتجاه بإجراء مسح وطني جديد لإنتاج الأفيون وتعاطيه في ١١ مقاطعة شمالية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية كمتابعة لمسحين أجريا في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦. وسيوفر هذا العمل بوضوح قاعدة قوية لتخطيط ورصد المشاريع المقبلة المتعلقة بالمخدرات. والواقع أن مجمل ناتج إنتاج الأفيون في عام ١٩٩٧ كان حوالي ١٢٦ طنا وهو أقل من الرقم في عام ١٩٩٦ الذي بلغ ١٤٠ طنا.

وفي هذا السياق أود أن أعرب عن تأييدنا للاستراتيجية الابتكارية التي يقترحها برنامج الأمم المتحدة للمكافحة الدولية للمخدرات للتصدي لمشكلة الزراعة غير المشروعة لحشيشة الأفيون وشجيرة الكوكا خلال السنوات العشر المقبلة. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قامت من جانبها برسم استراتيجياتها الوطنية،

التي ستترجم إلى برامج للمقاطعات، ومبادئ توجيهية أساسية لتنفيذ مشاريع التنمية البديلة والمشاريع الصغيرة. وهذه الاستراتيجية الوطنية التي تمت صياغتها بتعاون برنامج الأمم المتحدة، سوف تنفذ على مدى ١٠ سنوات من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٨. وتقدر المتطلبات المالية لتنفيذه بمبلغ ٨١ مليون دولار. وفي ظل الهبوط الاقتصادي في المنطقة وقيودنا المالية لا يمكن تنفيذ معظم هذه المشاريع دون مساعدة من المانحين الدوليين. ونأمل أن يولي المجتمع الدولي والمنظمات الدولية الاهتمام الواجب بندائنا هذا.

وفي مجال إنفاذ القوانين فإن قانون العقوبات المنقح لدينا ينص على أقصى العقوبات على الاتجار بالمخدرات - وهي السجن المؤبد - وعلى مبدأ الحظر العام على إنتاج الأفيون. ومكتب مكافحة المخدرات هو الوكالة القائدة والمنسقة في إنفاذ قوانين المخدرات. وتعمل الآن بالفعل أربع وحدات من هذا النوع في المقاطعات ويتوقع إنشاء ست أخرى بحلول نهاية عام ١٩٩٩. وسوف تطبق في القريب العاجل أحكام قانونية أخرى بالنسبة للسلائف الكيميائية وغسل الأموال.

وفي ميدان التعاون الدولي بذلنا جهودا كبيرة في الفترة الأخيرة، وذلك بالتصديق على الاتفاقية الوحيدة لعام ١٩٦١ بشأن المخدرات، واتفاقية عام ١٩٧١ بشأن المؤثرات العقلية. وعلى نفس المنوال، تعتزم حكومة لاوس التصديق في المستقبل القريب على اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من بين الموقعين على مذكرة التفاهم لدول جنوب شرق آسيا، مع كمبوديا وجمهورية الصين الشعبية وميانمار وتايلند وفييت نام وبرنامج الأمم المتحدة للمكافحة الدولية للمخدرات. كذلك وقعت حكومة لاوس على اتفاق ثنائي بشأن التعاون لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات مع حكومات ميانمار وكوبا والفلبين. وفي آذار/مارس من هذا العام اشتركنا لأول مرة بعضوية كاملة في دورة لجنة المخدرات.

إن الحرب على إساءة استعمال المخدرات تتطلب تعاونا قويا وفعالا منا جميعا: على الصعيد الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والمتعدد الأطراف. ويسرنا جدا أن مشروع الإعلان السياسي ومشاريع خطط العمل التي ستعتمدها الجمعية تعيد تأكيد تصميم والتزام المجتمع الدولي الثابتين بالتغلب على مشكلة المخدرات العالمية، والأهم من ذلك هو تقرير مواعيد محددة. وباعتبار جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بلد إنتاج وعبور فإنها ستواصل العمل بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات ومع جميع البلدان الصديقة كي نحقق هذه الأهداف كما رسمناها. وبهذه الروح أرجو للدورة الاستثنائية الحالية نجاحا باهرا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب وزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على بيانه.

وأعطي الكلمة لمعالي السيد محمد تاجول روسلي محمد غزالي نائب الوزير، وزير داخلية ماليزيا.

السيد تاجول روسلي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا شك أن جميع الحكومات الممثلة في هذه الدورة الاستثنائية تدرك مدى شدة وضخامة مشكلة المخدرات. ونظرا لآثارها البعيدة المدى ما برحت ماليزيا تعتبر مشكلة المخدرات تهديدا خطيرا لأمنها الوطني. ومن ثم فنحن ملتزمون بمحاربتها لا داخل حدودنا فحسب، بل وعلى الصعيد الدولي أيضا. وننضم إلى البلدان الأخرى في مضاعفة الجهود واستمرار الحوار الدولي. وسوف نواصل تعزيز القوانين الصارمة لمكافحة المخدرات. ونتخذ الآن خطوات جادة في سبيل الوقاية وإعادة التأهيل.

وينبغي تعزيز الجهود المبذولة لاستئصال شأفة المخدرات عن طريق خفض المعروض، واستمرار هذه الجهود. ومع هذا فمن المهم بالقدر نفسه أن نحد من الطلب. فلا بد من اتباع نهج متوازن حتى تؤتي جميع الجهود الوطنية والإقليمية والدولية ثمارها. ونحن مسرورون للغاية لظهور توافق الآراء في هذه الدورة الاستثنائية بشأن ضرورة تكثيف الجهود أيضا لمواجهة مشكلة الطلب. وأن اعتماد الجمعية لمشروع إعلان المبادئ التوجيهية لخفض الطلب سيمثل معلما هاما على طريق الجهد الدولي. ونحن نؤيد ذلك تأييدا كاملا.

وتولي ماليزيا اهتماما بالغا للجوانب الوقائية في مكافحة المخدرات. ونحن نعلم أن الوقاية مكلفة. ويستغرق التوصل إلى نتائج في كثير من الأحيان وقتا طويلا. وتولي الحكومة الماليزية أعلى الأولويات للتعليم الوقائي بالنسبة للمخدرات في استراتيجيتها الوطنية

لمكافحة آفة المخدرات. ويتعين أن تبدأ البرامج الوقائية في وقت مبكر يبدأ من قبل دخول المدارس وأن تنفذ تدريجيا في جميع مستويات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي. ونرى أن يكون التعليم الفعال لمكافحة المخدرات تراكميا وشاملا.

وقد شرعت الحكومة الماليزية في عملية لزيادة بلورة رؤيتنا لإقامة أمة خالية من المخدرات بحلول عام ٢٠٢٣ بحيث تشمل إطارا زمنيا لمدة ٢٥ عاما. وتعد الآن البرامج والاستراتيجيات بما في ذلك برنامج شامل لخفض الطلب يبدأ بأصغر وحدة وهي الأسرة، مرورا بالمدارس وأماكن العمل والمجتمعات القروية، ومختلف الدوائر فالولايات وأخيرا الأمة بأسرها. وبحلول عام ٢٠٢٣ نتوقع وجود جيل كامل خال من المخدرات على مستوى الأمة. ونعترف بأن هذه رؤية طموحة. ومع هذا فنحن واثقون من إمكانية تحقيقها وعازمون على بلوغها.

وعلى الصعيد الإقليمي فإن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لديها رؤية لخلو جنوب شرق آسيا من إنتاج المخدرات غير المشروعة وتصنيعها والاتجار بها وتعاطيها. وهذا جزء من رؤية الرابطة لعام ٢٠٢٠ التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الرابطة في اجتماع القمة الثاني غير الرسمي لها في كوالالمبور في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ومن المتوقع أن يعتمد وزراء الرابطة إعلانا مشتركا عن خلو المنطقة من المخدرات في الاجتماع الوزاري الحادي والثلاثين للرابطة في تموز/يوليه ١٩٩٨. ويشدد الإعلان على إصرار الرابطة وعزمها على مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في القرن المقبل.

وتعيد ماليزيا تأكيد أتم تأييدها للمساعدة القانونية المتبادلة بين الدول في مكافحة الاتجار في المخدرات غير المشروعة والمؤثرات العقلية. وتوجد حاليا أحكام قانونية كافية ضمن نظام العدل الجنائي في ماليزيا تعالج المسائل المتعلقة بالملاحقة والإجراءات الجنائية ويتمشى معظمها مع اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨. وثمة تعاون أوسع نطاقا وأعلى مستوى مع الدول الأعضاء على الصعيد الإقليمي. وهناك عدد من المحافل حاليا كرابطة قوات الشرطة في الرابطة توفر لنا المنبر لتبادل الخبرات وتطوير التعاون.

ومن العناصر الهامة في هذا الصدد معالجة وإعادة تأهيل مدمني المخدرات ومعتاديها إلى جانب إنفاذ القوانين في محاربة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. ونحن في ماليزيا راغبون في تجربة جميع الطرائق المعروفة للمعالجة وإعادة التأهيل، بما في ذلك إزالة التسمم، وفي النظر في مختلف البدائل في عملية إعادة التأهيل.

أما أولئك الذين يربحون من الاتجار غير المشروع بالمخدرات فيجب أن يعلموا أن الحكومات في جميع أنحاء العالم لن تسمح لهم بالتمتع بسهولة بثرواتهم الحرام. وسيكون الإعلان السياسي بشأن مكافحة غسل الأموال الذي ينظر فيه في هذه الدورة الاستثنائية وكذلك المادة ٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ و "المصادرة" أدوات بالغة القوة لمكافحة تجار المخدرات. ويوجد في ماليزيا حاليا قانون يقضي بمصادرة الأصول المتأتية من العائدات المحرمة من الاتجار بالمخدرات. وفي هذا الصدد نحن دائما على استعداد للتعاون مع الحكومات الأخرى في تعقب وتجميد ومصادرة ممتلكات تجار المخدرات في إطار النظم القانونية المنطقبة على كل حالة.

وترحب ماليزيا وتؤيد تأييدا كاملا مبادرة الأمم المتحدة لوضع خطة عمل ضد تصنيع المنشطات من نوع الأمفيتامين وسلائفها والاتجار بها وتعاطيها. ويجب أن تتخذ خطوات عاجلة للحد من إنتاج هذه المواد ومنع انتشار تعاطيها. وقد فرضت ماليزيا أقصى عقوبة على الاتجار بالمنشطات من نوع الأمفيتامين عن طريق إقرار البرلمان للتعديلات الأخيرة على قانون العقاقير الخطرة.

ونحن ننضم إلى الآخرين في الإشادة بالسيد بينو أرلاتشي لقيادته النشطة لبرنامج الأمم المتحدة للمكافحة الدولية للمخدرات. ولدينا شعور قوي بضرورة توفير موارد كافية لهذا البرنامج. فينبغي أن تسهم جميع الدول الأعضاء بسخاء في البرنامج. ومن الأمور الحيوية أيضا عدم ربط هذه المساهمات بأي شروط سياسية أو غيرها. وبالتالي فقد وافقنا نحن الدول الأعضاء على الاعتراف بهيكل مكافحة المخدرات في الأمم المتحدة وعلى إنشاء ذلك البرنامج الخاص بذلك. فعلينا الآن أن نجعله يعمل بكفاءة وفعالية.

وأود أن أؤكد مجددا التزام ماليزيا بالجهود الدولية الرامية إلى التصدي لجميع جوانب مشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. ونأمل أن تقوي النتائج الموفقة لهذه الدورة الاستثنائية الإرادة الجماعية

وإصرار جميع الحكومات على المضي في بذل الجهود اللازمة وتوفير الموارد الملائمة لمواجهة التحديات التي تواجهنا الآن وفي القرن القادم. وسيتعين علينا قبول خيارات صعبة. ولكننا جميعا لا تنقصنا المسؤوليات السياسية والأخلاقية لانتقاء الخيارات وعند الضرورة اتخاذ تدابير أشد صرامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب وزير الداخلية لماليزيا على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ماراتكالي نوكينوف، نائب رئيس لجنة الأمن الوطني لكازاخستان.

السيد نوكينوف (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): تنعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمناقشة مشكلة إدمان المخدرات التي أصبحت مشكلة حادة في جميع مناطق العالم بلا استثناء. والاتجار غير المشروع بالمخدرات وهو من أخطر مظاهر الجريمة المنظمة، ظل يشكل تهديدا لا يقتصر على الصحة والأرواح والكرامة بالنسبة لملايين البشر بل يمتد إلى الاستقرار السياسي للدول والأمن العالمي. وفي هذا الصدد تعتبر كازاخستان القضاء على الاستعمال غير المشروع للمخدرات والاتجار بها واحدا من أهم وأنفع أنشطة الأمم المتحدة.

ولا يمكن القول بأن مشكلة المخدرات مشكلة جديدة لبلدان آسيا الوسطى. فهي موجودة في المنطقة منذ عهد بعيد ومما يسر وجودها سهولة الحصول على المواد الخام اللازمة لإنتاج المخدرات. وعلى سبيل المثال، فالقنب الهندي ينمو بكثرة في وادي شو وينمو الحشيش الصيني والخشخاش في المناطق الجبلية في تيين شان وبامير. غير أن هذه المشكلة أصبحت في الآونة الأخيرة أكثر حدة ولم تعد دولنا في وضع يسمح لها بالرد المناسب.

وجدير بالملاحظة أن نطاق إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في كازاخستان يتسع من عام لآخر. وتنشأ هذه الحالة عن مجموعة من العوامل المترابطة، كعدم كفاية التشريعات وتخلف القوانين عن مقتضيات الواقع الاجتماعي والسياسي الجديد وعدم كفاية موارد الدولة لوقف اتساع نطاق إساءة استعمال المخدرات وأنشطة المتاجرين بها. ومعلوم أن هذه الحالة تكتنف جميع بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

أما الخصائص المميزة لموقع كازاخستان الجغرافي فقد أدت بتجار المخدرات الدوليين إلى إيلاء اهتمام خاص لبلدنا. فهم يعملون الآن مع تجار المخدرات المحليين. وعلى سبيل المثال فتهريب المخدرات من جنوب غرب آسيا عبر آسيا الوسطى إلى بلدان غرب أوروبا والولايات المتحدة زاد زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. وفي العام الماضي تضاعف تقريبا حجم المخدرات المهربة التي صودرت في كازاخستان عما وصل إليه في السنوات الست السابقة كلها.

وتدرك كازاخستان إدراكا كاملا خطورة عواقب مشاكل إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها، وكثفت حربها على هذه الشرور لترتفع إلى مستوى المهام ذات الأولوية العالية بالنسبة للدولة. ومن ثم فقد أعد رئيسنا نور سلطان نازاربايف استراتيجية لتنمية البلد حتى عام ٢٠٣٠ تشمل أولوية نشر أساليب المعيشة الصحية لشعبنا وذلك بجملة أمور، من بينها شن الحرب على إدمان المخدرات. وبسبب نشوء مسألة بالغة الأهمية، ألا وهي افتتاح العاصمة الجديدة لكازاخستان الاستانة لم يتمكن رئيسنا من الاشتراك شخصيا في أعمال هذه الدورة الاستثنائية للجمعية.

إن مكافحة المخدرات في كازاخستان يجري الاضطلاع بها من خلال برامج حكومية خاصة وضعت وفقا لاتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية بشأن مكافحة المخدرات والسلائف. وأننا نسعى إلى تعزيز وكالات إنفاذ القانون الوطنية وإلى التشديد على التنسيق بين الإدارات المشتركة في عمل مؤسسات الدولة في هذا المجال.

واعترافا بضرورة رص الصفوف في وجه خطر مشترك، وقّعت بلدان آسيا الوسطى وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في أيار/مايو ١٩٩٦ في طشقند مذكرة تفاهم وتعاون في مجال مكافحة المخدرات واعتمدت برنامج عمل مشترك. وثمة مرحلة هامة في تنفيذ برنامج العمل تمثلت في اجتماع وزراء خارجية دول آسيا الوسطى الذي انعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ في ألماتي، حيث تم إجراء تقييم هام لحالة المخدرات التي أخذت تبرز في المنطقة والخطوات المحددة لتغييرها. والمسائل المتصلة بتنفيذ هذه الخطوات ستكون مدار الاهتمام في المؤتمر الدولي الأول في المنطقة بشأن مشاكل المخدرات، المقرر عقده في كازاخستان في تشرين الأول/اكتوبر.

وكذلك كانت مشكلة توزيع المخدرات غير المشروعة مدار تركيز مؤتمر قمة منظمة التعاون الاقتصادي الذي انعقد في أيار/ مايو ١٩٩٨ في ألماتي. واعتمد مؤتمر القمة وثائق مشتركة تطلب إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي أن تتعاون في مكافحة تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية.

وكازاخستان، مثلها مثل بلدان آسيا الوسطى الأخرى، أصبحت على نحو متزايد رهينة للمنتجين الدوليين للمخدرات غير المشروعة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من الضروري أن يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا لمنطقة آسيا الوسطى.

وتسعى حكومة كازاخستان إلى توسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية - وبخاصة الأمم المتحدة. ونحن مهتمون بالمشاريع التي تستهدف حل المشكلة التي تشكلها المحاصيل المخدرة في المنطقة وبخاصة من خلال استخدام الوسائل الفعالة والسليمة بيئيا لاستئصالها. والإلحاح الذي تتسم به هذه المشاريع يكمن في أن لدى كازاخستان واحدة من أكبر القواعد في العالم التي تنتج المواد الأولية المستخدمة في إنتاج المخدرات. فالمساحة الإجمالية التي ينمو فيها القنب، والايفيدرا، والخشخاش تصل إلى ١,٢ مليون هكتار تقريبا. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ٠٠٠ ٨٥٠ هكتار لا تستخدم في الانتاج الزراعي صالحة لزراعة خشخاش الأفيون.

وتؤيد كازاخستان تأييدا تاما المبادرات الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في منطقة آسيا الوسطى. ومن بين هذه المبادرات نرحب بالخطط الرامية إلى إنشاء منطقة أمن حول أفغانستان وتعزيز الحدود الوطنية.

واغتنم هذه الفرصة باسم رئيس كازاخستان وحكومتها، للإعراب عن التقدير للمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا وللمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، السيد بينو أرلاتشي، على زيارته المفيدة لبلدنا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وقيامه بإرسال خبراء تابعين للأمم المتحدة لدراسة حالة المخدرات في كازاخستان وتقديم المساعدة العملية في وضع خطة رئيسية طويلة الأمد وفي تنفيذها في وقت لاحق.

وأن حكومة كازاخستان، وهي بلد متقدم في صناعات الأدوية والكيماويات، ستتعاون بكل طريقة ممكنة مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في إقامة الضوابط المناسبة على تجارة الأدوية والسلائف في آسيا الوسطى وفيما يتجاوزه.

وأن العمل الرامي إلى حل مشكلة المخدرات العالمية يجب أن يجري بصورة مشتركة ويتطلب تقاسم أعباء المسؤولية. ولعل المسألة الأساسية تظل مشكلة خفض الطلب على المخدرات. ويتعين على الدول أن تعمل بصورة أكثر تركيزا وجدية مع الأسر والمؤسسات التعليمية، وأن تنظم أنشطة خارج المنهاج المدرسي المقرر للأطفال والشباب من شأنها أن تغرس في نفوس الجيل الناشئ حصانة منذ الطفولة المبكرة ضد إغراء المخدرات دونما تردد، والتشجيع على اتباع نمط حياة صحي في المجتمع.

ويجب أن تحسم على المستوى الدولي المشاكل التي تثيرها الزراعة غير المشروعة للمحاصيل المخدرة، وغسل أموال المخدرات، وتوزيع المنشطات الأمفيتامينية وتسريب السلائف إلى الاتجار غير المشروع بالمخدرات، بالإضافة إلى إمكانات تطوير محاصيل بديلة.

ولهذا السبب بالتحديد، نرى أن اعتماد الوثائق الختامية للدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة التي تحدد استراتيجية التغلب على مشكلة المخدرات العالمية لا يمكن إلا أن يسهم إسهاما قيما في القضاء على هذه المشكلة العالمية التي تهدد البشرية وفي زيادة فعالية التعاون الدولي على نطاق العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب رئيس اللجنة الوطنية للأمن في كازاخستان على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد يوري أوشاكوف.

السيد أوشاكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): ربما كانت مشكلة المخدرات موجودة منذ أن وجد الإنسان. إلا أن المشكلة أصبحت مع عشية الألفية الثالثة تمثل تحديا عالميا لا يمكن مواجهته إلا من خلال الجهود المنسقة والفعالة للمجتمع الدولي بأسره.

لقد أضحت المخدرات اليوم تدمر لا صحة الملايين من البشر فحسب، بل ويهز تزايد التهديد الذي تشكله في بعض الأحيان الأسس نفسها التي يقوم عليها المجتمع والحكومة. فالمخدرات ترتبط بالجرائم الصغيرة والكبيرة ولا تعرف حدودا، وتخترق كل مكان وتزعزع استقرار مناطق برمتها.

فهل جهود المجتمع الدولي كافية لمواجهة هذا التحدي؟ وما الذي ينبغي عمله لضمان فعالية التعاون الدولي في هذا المجال؟ إن تركيز جهود الدورة الاستثنائية الحالية على هذه المسائل بالتحديد ملائم تماما. ونداء الرئيس جاك شيراك للقيام بشن حملة ضد خطر المخدرات يبدو مناسبا تماما ونحن نؤيده تأييدا تاما.

وسوف يعتمد نجاح الجهود العالمية لمكافحة المخدرات، في المقام الأول، على فعالية التدابير التي تتخذ على الصعيد الوطني. ونحن في روسيا نفهم ذلك جيدا، إذ أصبحت مشكلة المخدرات تزداد حدة في السنوات الأخيرة.

ويوجد مليونا شخص تقريبا في بلدنا يسيئون استعمال المخدرات. والزيادة السنوية المتعاظمة في عدد مدمني المخدرات تثير قلقا خاصا. ففي حين كانت الزيادة في أوائل التسعينات تتراوح من ١٠ إلى ١٥ في المائة، فإنها وصلت في العام الماضي إلى ٦٠ في المائة. كما أن عدد موزعي المخدرات السريين في ارتفاع، وتهريب المخدرات من الخارج يتزايد بسرعة. ولأن روسيا تقع على مفترق طرق العبور الرئيسية بين منتجي المخدرات ومستهلكيها، تصيبنا المخدرات أولا، مما يخفف من ضغط تجارة المخدرات على الدول الأخرى.

وتقوم الزعامة الروسية باتخاذ خطوات اجتماعية ومؤسسية وطبية وقانونية نشطة على أساس برنامج فيدرالي وضع لهذا الغرض بالذات. وفي نيسان/أبريل، دخل حيز النفاذ القانون المتعلق بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، وهو قانون يفي بالمعايير الدولية. وعززت على نحو كبير وكالات إنفاذ القانون التي أنيط بها مكافحة جرائم المخدرات. ويجري إنشاء مراكز لعلاج وإعادة تأهيل مدمني المخدرات. وكثفت بصورة كبيرة حملة مكافحة المخدرات من خلال استخدام وسائط الإعلام الجماهيرية والمؤسسات التعليمية ومن خلال توعية الشباب، وهناك لجنة حكومية خاصة تتولى تنسيق جميع هذه الأنشطة.

ونحن نهتم بصورة خاصة بإقامة حاجز يمكن التعويل عليه لمكافحة المخدرات داخل رابطة الدول المستقلة. وشاركنا بنشاط في وضع برنامج مشترك بين الدول للتدابير المشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم الخطيرة في أراضي الدول الأطراف حتى سنة ٢٠٠٠، والذي اعتمده مجلس رؤساء دول الرابطة في أيار/مايو ١٩٩٦. ويتضمن هذا البرنامج قسما خاصا لمكافحة المخدرات. وفي السنوات الأخيرة، ونتيجة لعمليات واسعة النطاق نفذتها وكالات إنفاذ القانون في رابطة الدول المستقلة، تم احباط مئات من تجار المخدرات الذين لهم ارتباطات دولية.

ولقد اكتسبت إساءة استعمال المخدرات الآن أبعاد وباء عالمي النطاق ينبغي أن يحاربه المجتمع الدولي برمته. وينبغي ألا تظل أية دولة مكتوفة الأيدي، أو متظاهرة بأن مشكلة المخدرات لا تعنيها. وتجربتنا مع الجهود التعاونية القائمة بين وكالات مكافحة المخدرات في روسيا وفي عدد من البلدان في أمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا ومناطق العالم الأخرى تظهر أن المسافات لا تشكل أية عقبات في وجه الاضطلاع بهذه الجهود المشتركة ومن الضروري مكافحة كل من العرض غير المشروع للمخدرات والطلب غير المشروع عليها.

وعلينا أن ندرك أن التشديد على إنفاذ القانون والتدابير العقابية فقط لا يتسم بفعالية كبيرة. فالعوامل الاجتماعية والطبية تكتسي أهمية متزايدة في حل مشكلة المخدرات. والواقع أنه لا يمكننا توقع حدوث تغير إيجابي حقيقي يذكر في هذا المجال دون تهيئة مناخ عام تنبذ فيه المخدرات. وهنا يتسم دور الجمهور العام ووسائط الإعلام الجماهيرية والمنظمات غير الحكومية بأهمية بالغة. وتتزايد أهمية جهود مكافحة المخدرات كثيرا إزاء هذه الخلفية التي تتسم بوجود نزعة متزايدة ومفزعة تعتبر المخدرات شيئا يجاري "الذوق العصري".

إن روسيا تعارض أية محاولة لتقنين استعمال المخدرات خارج نطاق الاستخدام الطبي - سواء تعلق ذلك بما يسمى بالمخدرات الخفيفة أو القوية - كما نعارض إبعاد مسألة المخدرات خارج نطاق الإشراف العام الصارم.

وتمثل الدورة الاستثنائية الحالية تأكيدا إضافيا بأن الدور الرئيسي في تنسيق التعاون المتعدد الأطراف من أجل مكافحة المخدرات يقع على عاتق الأمم المتحدة. ونأمل في أن يعطي الإعلان السياسي والوثائق الأخرى التي ستعتمد اليوم زخما سياسيا كبيرا لزيادة حشد الجهود في أكثر المجالات أهمية. ذلك أن الحد من انتشار المخدرات الاصطناعية، وإحكام الرقابة على الاتجار والسلائف، وتشجيع التنمية البديلة، وتعزيز التفاعل بين وكالات إنفاذ القانون، ومكافحة غسل الأموال، هي المجالات التي يجب أن نركز فيها جهودنا في المقام الأول.

ونحن نعتقد أنه من الصعب المغالاة في تقدير ما لزيادة كفاءة هياكل الرقابة على المخدرات في الأمم المتحدة من أهمية لا تضاهى. والخطوات التي اتخذها الأمين العام لزيادة دينامية هذه الهياكل تلبي تماما ذلك الهدف، مثلها مثل الاستعداد الواضح لدى القيادة الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لإعطاء زخم جديد لعمل البرنامج، لا سيما عن طريق تنفيذ خطط واسعة النطاق للقضاء على المحاصيل المخدرة غير المشروعة في العالم.

وتؤيد روسيا إقامة تفاعل وثيق مع الأمم المتحدة. ومثال ذلك المؤتمر الدولي المعني بالتعاون في مجال مراقبة المخدرات، الذي اشتركت في تنظيمه في موسكو في نيسان/أبريل ١٩٩٧ الحكومة الروسية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ولا بد من ترجمة قرارات ذلك المؤتمر إلى أعمال ملموسة.

إن لدى المجتمع العالمي آلية قانونية فعالة بما فيه الكفاية لمكافحة المخدرات. وأشير هنا إلى الاتفاقيات الأساسية الثلاث لمكافحة المخدرات. وما يتعين عمله الآن هو إكمال العملية التي تكفل المشاركة العالمية في هذه الصكوك. ومن هذه المنصة، نوجه مرة أخرى نداء إلى جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه الاتفاقيات، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وهذا هو السبيل الوحيد لحرمان بارونات المخدرات من ملاذاتهم الآمنة ولإنشاء جبهة موحدة لمكافحة المخدرات.

إن دورتنا تعقد تحت شعار "عالم خال من المخدرات: إننا لقادرون على تحقيق ذلك". نعم، قادرون. ولكن، علينا القيام بأعمال مضنية كثيرة. وروسيا على استعداد لذلك. وسنبذل كل ما في وسعنا للمساعدة على تخليص البشرية من ويلات المخدرات بحلول القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي.

أعطـــي الكلمـــة الآن لمعالي السيد صالح بن محمد آل الشيخ، وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الحقوق، في المملكة العربية السعودية.

السيد صالح آل الشيخ (المملكة العربية السعودية): يسرني وزملائي، وفد المملكة العربية السعودية، أن ننضم إلى الزملاء في تهنئتكم أيها الرئيس، برئاسة هذا الاجتماع. كما نهنئ أيضا بقية العاملين تحت قيادتكم بهذه الثقة. ويطيب لي أن أعرب لكم عن شكري وتقديري لإعطاء وفد بلادي الكلمة، وأتمنى لكم التوفيق والنجاح في مهمتكم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد زاخاراكيس (اليونان).

إن حكومة بلادي تشارك دول العالم القلق الشديد لما وصلت إليه تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة من تنام وازدياد في السنوات الأخيرة، مستهدفة كافة شرائح مجتمعاتنا، وعلى وجه الخصوص الشباب وصغار السن، الذين هم أمل وثروة مجتمعاتنا. وانطلاقا من هذا القلق الشديد، فإن حكومة المملكة تناشد من هذا المنبر، دول العالم المحبة للأمن والسلام والرخاء، والتي لم تنضم إلى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات وتنفيذها، أن تبادر بذلك حتى تكون جهودنا في مكافحة المخدرات جماعية وبالتالي تكون فاعلة ومؤثرة.

إن من دواعي سرورنا أن يكتمل انضمام تلك الدول إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة المخدرات، من أجل الحفاظ على أطفالنا وشبابنا وتركهم يعيشون بكرامة يتحلون بأخلاق سامية، بعيدا عن ويلات وجحيم المخدرات وآثارها السلبية المتعددة التي تفقد الإنسان آدميته وكرامته وعزته.

إن جهود جميع دول العالم مطلوبة في عصرنا الحاضر من أجل محاربة المخدرات لأن الأمم المتحدة،

عبر برامجها المختلفة، وعلى وجه الخصوص، برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، بذلت ولا تزال تبذل الجهد الكبير في مكافحة المخدرات. لذا فإن الدول مطالبة اليوم بوضع تدابير عملية فاعلة لتعزيز تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. كما نأمل من البرنامج المساعدة بالقيام بدراسة العوائق التي تحول دون قيام بعض الدول بتنفيذ تلك الاتفاقيات ووضع تدابير وحلول عاجلة لها حتى تأخذ تلك الاتفاقيات والمعاهدات الدولية طريقها للتنفيذ، وخاصة في الدول الزارعية والمصنعة للمخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة، والدول التي تعبر منها تلك المخدرات أو تهرب إليها أو منها.

إن القيام بعمل ذلك، بلا شك، سوف يقوي التعاون الدولي في ميدان مكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية، وبيعها، والطلب عليها، والاتجار بها، وتوزيعها على نحو غير مشروع، هذا إلى جانب قيام جميع بلدان العالم بإحكام الرقابة على تسرب المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية على نحو غير مشروع واتخاذ تدابير عملية وفاعلة من جميع تلك البلدان لتشديد الرقابة على صنع المنشطات وسلائفها والاتجار بها.

إن ما يقلقنا جميعا أيضا الكم الهائل من الأموال التي يتم تبييضها في بعض بلدان العالم، نتيجة لضعف الرقابة المالية في تلك البلدان واستخدام البعض للانترنت. وبالتالي هذا يتطلب منا مراقبة تحركات الأموال المشبوهة والمساءلة والتحقق من المبالغ المالية الكبيرة التي لا نعرف مصادرها الأصلية. كما ينبغي ألا يغيب عن بالنا أهمية تعاوننا جميعا في إبادة المحاصيل غير المشروعة، وتشجيع التنمية البديلة، ومطالبة الدول الزارعة للمخدرات بتكثيف جهودها لإبادة تلك المحاصيل وإحلالها بمحاصيل ذات مردود مالي بمساعدة ودعم من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

إن التعاون القضائي وتعزيز التشريعات الوطنية والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة أمور مطلوبة وعلى جانب كبير من الأهمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم المنظمة ومكافحة الجماعات الارهابية الضالعة في الاتجار بالمخدرات وتجارة السلاح غير المشروعة وغيرها من الأمور التي تزعزع أمن واستقرار الدول. فمن الأمور التي تساعد على إحكام السيطرة على حركات المخدرات وانتشارها تبادل الخبرات وتبليغ المعلومات التي تكشف تحركات تجار المخدرات والمهربين والمروجين ونقاط العبور والتوزيع وغيرها من الجرائم المنظمة.

إن حكومة المملكة العربية السعودية تؤكد أن مكافحة المخدرات هي مسؤولية دولية في المقام الأول وأن تعزيز التعاون الإقليمي بين دول الجوار له أكبر الأثر في محاربة ومكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة. كما أن حكومة المملكة العربية السعودية لا تقر بأي شكل من الأشكال ما تنادي به بعض الدول من جعل المخدرات أو البعض منها تأخذ الصفة الشرعية وبالتالي إتاحتها بشكل قانوني للمستخدمين لها. إن هذا الإجراء يتنافى مع تعاليم الدين والأعراف الدولية ويتنافى مع كرامة الإنسان وآدميته.

أود أن أسجل تقدير حكومة خادم الحرمين الشريفين لما تقوم به الأمم المتحدة من جهود جبارة عبر برنامجها المعني بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة. وتأمل تفعيل ذلك البرنامج وغيره من البرامج المساندة له من قبل الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات وإحكام الرقابة والسيطرة عليها.

وختاما أشكركم، سيدي الرئيس، متمنيا من الله العلي القدير أن يسود السلام والرخاء والأمن جميع بلدان العالم وأن يجعلها نظيفة من سموم المخدرات وبقية الجرائم الأخرى.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر مساعد نائب وزير الشؤون القانونية بوزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية على بيانه.

اعطي الكلمة الآن للسيد علي حشاني، رئيس وفد تونس.

السيد حشاني (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن نطاق وعولمة مشكلة المخدرات والآثار الخطيرة المترتبة عليها بالنسبة للأفراد والمجتمع أيضا، أصبحت في السنوات الأخيرة تشكل تحديا يتعين على المجتمع الدولي مواجهته في المستقبل.

فتشكيل الكارتلات الدولية وازدياد الشركات العاملة في نقل كميات كبيرة من المخدرات قد جعلا مكافحة

هذا البلاء أكثر صعوبة من ذي قبل. كما أن الأرباح الطائلة التي تجنى من الاتجار الدولي بالمخدرات والتي تقدر ببلايين الدولارات كل عام، وإدخالها في الاقتصاد المشروع - وبعبارة أخرى غسل أموال المخدرات - تهدد كل بلد من البلدان سواء كان متقدم النمو أو ناميا. وفي هذا الصدد، هل ترانا نحتاج إلى التذكير بالتأثير الاجتماعي المدمر المترتب غالبا على الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها، بالنسبة للأسرة أولا ومكان العمل والمجتمع، بالإضافة إلى آثارهما الضارة على الصحة؟ فإساءة استعمال المخدرات والاتجار بها يلحقان كذلك ضررا اقتصاديا وبخاصة في مجالات العمالة، والأسعار والضرائب والتجارة والمال.

وهكذا، فإننا نواجه حالة تشكل آثارها الاقتصادية والاجتماعية حاليا تهديدا عالميا، وبخاصة للعديد من بلدان الجنوب، حيث يعيق عدم كفاية التنظيم ونظم المراقبة سبل الاستجابة. ومما يثير الدهشة ملاحظة أن التجارة الدولية للمخدرات ما زالت واسعة الانتشار بصورة مفزعة، بالرغم من تزايد الوعي الدولي لخطورة المسألة ووجود إطار قانوني صلب يتمثل في اتفاقيات مكافحة المخدرات.

ولذا فإن بلدي تونس، شأنه شأن البلدان الأخرى الملتزمة بالتعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة بجميع أشكالها، يرحب بانعقاد هذه الدورة الاستثنائية. فهي توفر فرصة لا مثيل لها للحكومات وللمجتمع الدولي ليؤكدا من جديد ارادتهما وتصميمهما على مواجهة مشكلة المخدرات معا من خلال اعتماد خطة عمل ذات طابع عملي للقضاء على هذه الآفة. وأود هنا أن أتوجه بالتهنئة إلى جميع الذين ساعدوا في الإعداد لهذه الدورة، وبخاصة إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، السيد بينو أرلاتشي وزملائه.

وتؤكد تونس من جديد على ندائها من أجل التعاون المتعدد الأطراف بغية القضاء على إنتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها، والذي يركز على أحكام الإعلان السياسي الذي تقف حكوماتنا على استعداد لاعتماده. وأود أن أذكر بصورة خاصة بالالتزام الراسخ لجميع الدول بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، وتنفيذ التشريعات والاستراتيجيات الوطنية تحقيقا لذلك الهدف.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أن تونس، وهي ليست بلدا منتجا أو مستهلكا، إلا أنها تدرك أن مكافحة هذه الآفة يشمل البلدان جميعها، قد وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ وعلى البرتوكولات والمعاهدات وخطط العمل العربية والأفريقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بهذه المنتجات. وتحقيقا لهذا الغرض، اعتمد بلدي تشريعات هامة تعطي أولوية للوقابة وقمع الجريمة. وفي هذا الصدد، استشهد بالقانون التونسي لعام ١٩٩٢ بشأن المخدرات الذي يميز بين المتاجر بهذه المنتجات ومستهلكها ويشجع على التأهيل. كما أنه يعاقب على غسل الأموال ويتضمن أحكاما تستهدف تحديدا حماية الأطفال والشباب من شر هذه الآفة.

وبنفس الروح، ثمة وثيقة صدرت في ١٩٩٦ أنشأت ونظمت مكتب المخدرات الوطني، الذي أنيطت به دراسة جميع المسائل المتصلة بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف وإجراء بحوث بشأنها. ويشارك هذا المكتب أيضا في التربية الصحية التي تستهدف خفض الادمان على المخدرات. وهو يضم رسميين من مختلف الوزارات ممن يهتمون بهذه المسألة.

وبغية منع تسريب هذه المواد لغير الأغراض الطبية، فقد اعتمدنا مبادئ توجيهية لتنظيم توزيع بعض المؤثرات العقلية في العيادات الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت أيضا تدابير لمساعدة المدمنين وإعادة دمجهم في المجتمع. وإنطلاقا من هذه الروح، وبغية مساعدة المدمنين على نحو أفضل، سيتم إنشاء هيكل وطني أشبه بالنُزل في منتجع للمياه المعدنية.

وينبغي أن يكون مفهوما بأن الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لترشيد استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية ستظل غير كافية إذا لم يُضطلع بجهود المجتمع الدولي في إطار من التعاون الأكثر صرامة.

ومن ثم فإننا نرى أن عولمة ظاهرة المخدرات وآثارها بالنسبة إلى المجتمع الدولي تقتضي اليوم إقامة تعاون متعدد الأطراف أكثر من أي وقت مضى. ونعتقد أن هذا التعاون ينبغي أن يركز بالدرجة الأولى على العناصر التالية التي ترد في مشروع الإعلان المعروض على هذه الدورة الاستثنائية.

والعنصر الأول هو الإقرار بالمسؤولية الجماعية والمشتركة القائمة في ميدان مكافحة جميع جوانب إساءة استعمال المخدرات.

ويشمل العنصر الثاني الجهود المطردة للبلدان الغنية ومنظومة الأمم المتحدة - لا سيما المنظمات المالية المتعددة الأطراف - لمساعدة البلدان المنتجة على تنفيذ برامج زراعة محاصيل بديلة وتنمية مستدامة للقضاء على أحد أسباب توسع زراعة المحاصيل غير المشروعة. إضافة إلى ذلك، يمثل التعاون والتنسيق الوثيقان ما بين مختلف الهيئات المختصة في الأمم المتحدة أحد أفضل السبل لمكافحة مشكلة المخدرات.

والعنصر الثالث هو تعزيز التعاون على الأصعدة المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية لمكافحة المنظمات الإجرامية الضالعة في الأنشطة المرتبطة بالمخدرات. وفي هذا الصدد، فإن خطة العمل التي اعتمدها مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته الثانية والثلاثين، المعقودة في ياوندي في تموز/يوليه ١٩٩٦، تمثل في رأينا الصك الرئيسي لتنسيق وتوجيه أنشطة مكافحة المخدرات في أفريقيا. لذلك فإنها تستحق الدعم المستمر من جانب برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وغيره من هيئات منظومة الأمم المتحدة.

ومما يبعث على السرور لدي أيضا الدور الإيجابي جدا الذي قام به مجلس وزراء الداخلية العرب، في التنسيق مع أعمال بلدان منطقتنا دون الإقليمية في مكافحة المخدرات.

والعنصر الرابع يتمثل في تقديم دعم كبير للأمم المتحدة، وبصفة خاصة لهيئات مكافحة المخدرات، باعتبارها المنظمة التي لا غنى عنها وأن دورها أساسي في كفاحنا المستمر ضد إساءة استعمال المخدرات وإنتاجها غير المشروع والأنشطة الإجرامية ذات الصلة. ويأمل بلدي في أن تترجم توصيات هذه الدورة إلى أعمال ملموسة واجب تنفيذها على كل الدول التي تريد استئصال هذه الآفة في غضون العقد الأول من الألفية القادمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد تونس على بيانه.

اعطي الكلمة لسعادة السيد ناصر بن حمد آل خليفة، رئيس وفد قطر.

السيد آل خليفة (قطر): السيد الرئيس، أود أن أعرب عن تهنئتي الصادقة لسعادتكم على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الهامة وعلى جهودكم القيمة في انجاحها، وكلي ثقة في حكمتكم وحسن إدارتكم. كما أود أن أعرب عن تقديري لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان. ولا يفوتني كذلك الإعراب عن شكري وتقديري للسيد بينو أرلاتشي، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات وللجنة التحضيرية على العمل الممتاز الذي قاموا به جميعا من أجل انجاح أهداف هذه الدورة.

إن جميع دول العالم تواجه هذا اليوم الحقائق التالية: إن المخدرات وتجارتها غير المشروعة خطر مدمر فرض نفسه على المجتمع الدولي مهددا بذلك أمن المجتمعات واستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

إن مشكلة المخدرات وتجارتها غير المشروعة تفاقمت بشكل مخيف في السنوات القليلة الماضية مستفيدة من العولمة التي أصبحت السمة الظاهرة للعلاقات الدولية وما ترتب على ذلك من أسواق حرة وحدود مفتوحة ووسائل اتصالات متطورة، أي أن القرية العالمية تكاد أن تكون مقبرة عالمية للملايين من البشر سواء المتعاطين لهذه المادة الفتاكة بالعقل الإنساني أو ضحايا تجارتها من عائلات وأفراد يجدون أنفسهم في مواجهة القوى الإجرامية التي تروج لها والتي أصبحت تملك إمكانيات هائلة أكبر بكثير من إمكانيات دول عديدة ممثلة في هذه الدورة الهامة.

إن مشكلة المخدرات وتجارتها غير المشروعة خطر مدمر يهدد جميع المجتمعات فقيرها وغنيها، أكثرها تطورا وأقلها تطورا. وتتطلب مكافحتها تخطيطا علميا وتعاونا دوليا مبنيا على المسؤولية المشتركة لجميع الدول.

إن جميع الدول مطالبة بالالتزام بمدونة سلوك فيما يتعلق بمواجهة المخدرات وتجارتها والقوى المستفيدة منها، كما أنه لا يمكن فرض وجهة نظر معينة دون الأخذ في الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية التي تواجهها بعض الدول النامية.

إن مكافحة المخدرات وتجارتها مسؤولية جماعية تتطلب التعاون بين دول الإنتاج ودول الاستهلاك فبدون طلب لا يمكن أن يكون هناك عرض، فالعلاقة معقدة ومتشابكة ولا يمكن حلها من خلال عمل أحادي التوجيه.

إن مكافحة المخدرات تتطلب تضامنا وتعاونا مكثفين بين الدول النامية والدول المتقدمة من خلال برامج مشتركة تحت إشراف الأمم المتحدة لمعالجة الفقر في كثير من الدول حيث ساهم الفقر في زيادة إنتاج المواد الأولية المتعلقة بصناعة المخدرات من خلال تورط الكثير من المزارعين البسطاء في المشاركة وكثير منهم بدون وعي في توفير المادة الخام لتجارة بائسة.

إننا مطالبون جميعا بالترحيب بجميع المقررات والتوصيات المقدمة واعتمادها بدون تردد، فمسؤولياتنا جميعا تجاه الأجيال القادمة تحتم حمايتها من أخطار المخدرات المدمرة للمجتمعات وخاصة شبابها الطاقة المستقبلية لتقدمها.

إننا في دولة قطر نعي أهمية العمل المشترك لمكافحة وباء المخدرات وتجارتها ومن ذلك المنطلق قامت دولة قطر باتخاذ الخطوات التالية على المستوى الوطني:

أولا: دعم وتطوير إدارة مكافحة المخدرات وذلك من خلال تزويدها بالإمكانيات البشرية والمالية ورفع كفاءة العاملين فيها بالتدريب المستمر وإلحاقهم بدورات وندوات متخصصة على المستوى الوطني والدولي إضافة إلى تزويد تلك الإدارة بالمعدات المتطورة من أجل مكافحة المخدرات.

ثانيا: وضع خطط علمية مدروسة للتوعية بأضرار المخدرات بين التجمعات الشبابية عن طريق وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية وعقد ندوات ولقاءات وإصدار كتيبات ومنشورات وإقامة المعارض التي تبين أضرار المخدرات وطرق الوقاية منها.

ثالثا: القيام بدراسات إحصائية وميدانية للوقوف على حجم ظاهرة تعاطي المخدرات وتجارتها والعوامل المساعدة في ذلك من أجل اقتراح الحلول المناسبة لمواجهتها.

رابعا: علاج المدمنين وإعادة تأهيلهم.

أما على المستويين الإقليمي والدولي فقد اتخذت السلطات المسؤولة في دولة قطر الخطوات التالية: التطبيق الكامل لبنود الاستراتيجية العربية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية؛ التصديق على الاتفاقية العربية بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

ودولة قطر على المستوى الدولي طرف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ كما أنها طرف في اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ وكذلك طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨. كما تحرص السلطات في بلادي على المشاركة في الاجتماعات الدولية وتبادل المعلومات ذات الصلة بمكافحة المخدرات سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

إضافة إلى كل ما سبق، فإن الدولة تطبق قوانين صارمة ضد من يثبت تورطهم في تجارة المخدرات ومصادرة ممتلكاتهم وأي أموال ناتجة من هذا النشاط المحظور كما أن الأجهزة الرسمية اتخذت تدابير مصرفية وإدارية للحؤول دون وقوع عمليات غسيل للأموال وتعكف حاليا على إعداد قانون خاص بمراقبة ومكافحة عمليات غسيل الأموال.

إضافة لما تقوم به الدولة في هذا المجال، فإن المجتمع المدني يقوم بدوره أيضا حيث تساهم مؤسسات شعبية في مجال التوعية بأضرار ومخاطر المخدرات، كما أن هناك توجه لإنشاء لجنة وطنية عليا تهدف إلى توحيد الجهود الوطنية لمكافحة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية.

إن دولة قطر إيمانا منها بأهمية التعاون الدولي في معالجة هذه المشكلة الخطيرة، تعلن عن دعمها الكامل لجهود الأمم المتحدة في القضاء على المحاصيل غير المشروعة، كما تؤيد الإعلان السياسي الخاص بهذه الدورة والوثائق الأخرى المتعلقة بخفض الطلب على المخدرات وخطة العمل المتعلقة بمكافحة صنع المنشطات وتعزيز التعاون القضائي ومكافحة غسيل الأموال وكلها أمور تحتاج من أجل انجاحها إلى إرادة سياسية دولية متكاتفة ومتضامنة وخلاقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد قطر على بيانه.

الآن أعطي الكلمة لسعادة السيد جاسم محمد بوعلاي، رئيس وفد البحرين.

السيد جاسم بوعلاي (البحرين): إن ظاهرة انتشار المخدرات وإنتاجها والاتجار غير المشروع بها تعتبر من أخطر الظواهر التي تواجه عالمنا المعاصر، والتي ينبغي أن نوليها كل اهتمامنا نظرا لآثارها الهدامة على صحة شبابنا ومستقبل مجتمعاتنا. فالمخدرات تدمر المجتمعات، وتهلك الأرواح، وتولد الجرائم، وتقوض التنمية الاقتصادية والبشرية، كما تشكل خطرا كبيرا على صحة ورفاهية الجنس البشري بأكمله.

وظاهرة تعاطي وبيع المخدرات ليست ظاهرة فردية، وإنما هي ظاهرة عالمية ينبغي على المجتمع الدولي مواجهتها بصورة شاملة لاستئصال جذورها، كما أن القضاء عليها مسؤولية عامة ومشتركة تتطلب تنفيذ برنامج متكامل، على أن يتوافق هذا البرنامج مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي هذا الإطار، تتابع دولة البحرين عن كثب وبكل اهتمام التطورات والإنجازات التي حققها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في مجال تنسيق أنشطة الأمم المتحدة والشروع في تنفيذ القرارات الدولية وبلورة استراتيجية لمواجهة ظاهرة انتشار المخدرات.

إن الأنشطة الإجرامية الدولية المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات لا تهدد المجتمعات فحسب، وإنما تزعزع استقرار المؤسسات وتخرق القوانين، فمن الملاحظ أن العمليات غير المشروعة المتصلة بالمخدرات قد ازدادت مع زيادة التطور التكنولوجي، لا سيما في مجال النقل والاتصالات. كما كان للانفتاح الدولي في مجال التجارة الدولية أثر كبير في تنامي مشكلة المخدرات التي أصبحت تجارة رائجة ورابحة تدر أرباحا ضخمة وقدرا كبيرا من النفوذ والتأثير للمتاجرين بها نتيجة لغسل أموال تجارة المخدرات. لذلك فإنه يجب على الدول بذل كل الجهود لاستحداث طرق جديدة من التعاون والتنسيق المشترك في كل المجالات اللازمة والخاصة بمكافحة المخدرات بما في ذلك زيادة كفاءة التشريعات والقوانين والإجراءات الخاصة بالتصدي لظاهرة الاتجار غير المشروع بالمخدرات بالإضافة إلى تكثيف دوريات الحراسة البحرية والجوية ودوريات الحدود والشرطة وزيادة كفاءة العاملين في الجمارك والهجرة وخدمات البريد.

أما بالنسبة لموضوع الزراعات غير المشروعة للمخدرات، فإننا نؤكد على ضرورة استمرار صندوق الأمم المتحدة في دعم مشاريع الزراعات البديلة لما له من فائدة كبرى في هذا المجال. كما نرحب بما نُشر عن فكرة مدير برنامج مراقبة المخدرات السيد بينو أرلاشي المتعلقة بإيجاد الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والطرق مقابل تحول هؤلاء المزارعين عن زراعة المخدرات إلى محاصيل أخرى.

إن الدول كافة تعاني من النتائج المدمرة لتعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وقد أدى ذلك إلى نتائج سلبية على المجتمعات، فزادت معدلات الجريمة وازداد العنف، ودمرت حياة الأفراد والأسر والمجتمعات واستنزفت الموارد البشرية والمالية التي كان يمكن استخدامها في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ودولة البحرين تؤمن بضرورة وأهمية التعاون الدولي لمواجهة هذه الآفة. لذلك على الدول بذل كل الجهود وعلى جميع المستويات، لإيقاف إنتاج المخدرات والاتجار بها وتعاطيها. وينبغي أن تكون برامج خفض الطلب على المخدرات جزءا من استراتيجية الدول، كما ينبغي لهذه البرامج أن تتكامل لتعزيز التعاون بين الجهات المختصة كافة لكي نحد من العواقب الوخيمة لتعاطي المخدرات سواء على صعيد الفرد أو المجتمع ككل. لذلك يجب أن تتضمن هذه البرامج جميع مجالات الوقاية، مثل توفير المعلومات والتوعية والإرشاد والعلاج وإعادة التأهيل حتى يمكن إعادة إدماج المدمنين في المجتمع.

انطلاقا من حرصها على درء أخطار المخدرات لما لها من آثار سلبية على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، فقد حرصت دولة البحرين على بذل كل الإمكانيات لمكافحة هذه الآفة حتى لا تستشري في مجتمعنا، وحتى نحمي ثرواتنا البشرية والاقتصادية. وقد اضطلعت كل مؤسسات الدولة بدورها في هذا المجال، فقد اشتركت وزارات الصحة والداخلية والإعلام والتربية والتعليم والمالية والاقتصاد الوطني جميعا من أجل التعاون للقضاء على هذه الظاهرة، وفي هذا الإطار تحقق ما يلي: تم تخصيص وحدة خاصة بمستشفى الطب النفسي كمرجع طبي وحيد لعلاج مرضى الإدمان، وصدر قرار وزاري من سعادة وزير الصحة يحظر معالجة هؤلاء المرضى في أي جهة أخرى، وذلك لحصر المشكلة ومحاولة تحديد أبعادها.

وعلى الصعيد الدولي، فقد انضمت دولة البحرين إلى كافة الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة المخدرات، وآخرها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨. بالإضافة إلى التعاون العربي في إطار مجلس وزراء الداخلية العرب لجامعة الدول العربية. كما شاركت في اجتماع القمة الوزاري العالمي المعني بخفض الطلب على المخدرات والتصدي لخطر الكوكايين الذي انبثق عنه إعلان لندن العالمي لمكافحة المخدرات لسنة ١٩٩٠. وتلا ذلك توقيع اتفاقية التعاون بين دولة البحرين والمملكة المتحدة في مجال مكافحة التهريب الدولي للمخدرات.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

لقد ساهمت هذه الجهود المتكاتفة في الحد من مشكلة المخدرات بشكل ملحوظ، ونأمل في القضاء عليها نهائيا. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى زيادة التعاون الدولي في هذا المجال لتطويق هذه الآفة وحصرها ومن ثم القضاء عليها. وهذا ما نصبو إليه. ونحن حينما ندعو إلى التعاون الدولي، نرجو أن يتسم ذلك بالفعالية، نظرا للتفاقم الخطير لمشكلة تعاطي المخدرات والاتجار بها، لدرجة أن هذه التجارة وضحاياها أصبحوا ظاهرة عالمية تبدو أنها خرجت عن السيطرة، حتى أن هناك من فقد الأمل في التصدي لها، ناهيك عن القضاء عليها. لكن لا يأس مع العمل. وليس لنا الخيار في ذلك. لأن ظاهرة تعاطي المخدرات أمست تهدد أولادنا وأجيالنا ومجتمعاتنا، حاضرا ومستقبلا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس وفد البحرين على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد غيان نيكولا فليبي بالستيرا، رئيس وفد سان مارينو.

السيد بالستيرا (سان مارينو) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إننا نجتمع اليوم، نحن ممثلي حكومات العالم، في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، لنعيد تأكيد التزامنا بجعل العالم خاليا من المخدرات وهو يستقبل القرن الحادي والعشرين. إن جمهورية سان مارينو لعلى اقتناع راسخ باستحالة إنجاز أي شيء إن لم نلزم حكوماتنا وشعوبنا أولا بذلك.

وقد آن لنا أن نكف عن التساؤل عمن نوجه إليه اللوم، فالعرض والطلب وجهان لعملة واحدة. وإساءة استعمال المخدرات والاتجار بها هما جزءان لحلقة واحدة. وليس هناك من بلد بمنجى من ذلك. ولا بد للبلدان المتقدمة النمو والنامية من التعاون لكسر هذه الحلقة. وممن الممكن وقف هذه العملية من أية نقطة. وعلى سبيل المثال، يمكن وقفها بتنمية المحاصيل البديلة، وبفرض رقابة صارمة على استعمال السلائف، وبالعمل ضد غسل الأموال.

إن إساءة استعمال المخدرات تعصف بالملايين من الرجال والنساء والأطفال. ويعني الإدمان على المخدرات العزلة كذلك. وتُستهلك طاقة هائلة في التدمير، بل وفي تدمير الذات. ومن الأهمية القصوى بمكان أن نعكس هذا الاتجاه؛ وإلا فستتدهور الحالة تدهورا مريعا لا يمكن إصلاحه.

ومن المثير للفزع أن نقر بأن استهلاك المخدرات يشمل زهاء ١٩٠ مليونا من مستعملي المخدرات حول العالم. لذلك من الضروري تعليم شبابنا فهم الطاقة التدميرية الكاملة للمخدرات. ولا بد أن نركز على بناء ثقافة وقائية قادرة على إبطال مفعول الجاذبية الزائفة للمخدرات بإشراك جميع قطاعات المجتمع، مثل المدارس والأسر والمجتمعات المحلية.

إن حكومة سان مارينو تشعر بالقلق العميق إزاء مشكلة انتشار المخدرات وسط الشباب، بيد أن إيجاد حل لهذه المشكلة ليس بالمهمة السهلة. إن سان مارينو بلد متقدم النمو نوعا ما وله اقتصاد متنوع. ويؤدي مستوى المعيشة المرتفع لدينا إلى إيجاد آثار متناقضة، فمن ناحية، يساعد ذلك في إبقاء عدد مستعملي المخدرات القوية منخفضا؛ ومن ناحية أخرى، يساعد ذلك فيما يبدو على زيادة استهلاك أنواع المخدرات الأخرى، أي ما يسمى بالمخدرات الترفيهية مثل مخدر "المتعة" ومخدر "الثلج". وتستهلك هذه المخدرات بصفة رئيسية في المراقص وأماكن الترفيه الأخرى. ونحن نعي بصفة خاصة صعوبة مكافحة الانتشار المخيف لهذه المنشطات الأمفيتامينية. ويمكن صنع هذه المواد في مختبرات سرية في أي مكان في العالم، باستخدام المواد الكيميائية الجاهزة للاستعمال. ومن السهل الحصول على وصفات صنع هذه المخدرات الخطيرة والتي تقود إلى الإدمان،

ويواجه منتجوها خطرا أقل من الخطر الذي يواجهه مروجو الكوكايين والهيروين.

إن أحد الأسباب العديدة وراء الإدمان على المخدرات بين الشباب يتمثل فيما يبدو في الافتقار إلى القيم والمثل العليا. وهذه القيم موجودة في المجتمع، إلا أن ضعفها الشديد يتضح عند اصطدامها بواقع الحياة. والأمم المتحدة محفل مثالي لتعزيز هذه القيم، حيث يعنى فيها بالدفاع عن مفاهيم السلم والمساواة ومراعاة حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وتعزيزها. ومن ثم تضطلع هذه المنظمة بدور أساسي في الوفاء بتطلعات الشباب ومثلهم العليا.

وفي الأعوام الأخيرة، حققت الأمم المتحدة أهدافا عديدة رغم العقبات المتعددة. ونشير إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في عام ١٩٩١، الذي يمثل الاستجابة الدولية لهذا الوباء العالمي. ونحن على يقين من أن تعيين السيد بينو أرلاكتشي مديرا تنفيذيا للبرنامج سيضفي على مكافحة المخدرات دافعا جديدا. إلا أنه لا يزال يتعين علينا القيام بالكثير.

وقد قامت سان مارينو، واضعة ذلك في اعتبارها، بالتوقيع على الاتفاقية المعنية بمكافحة غسل الأموال والبحث عن عائدات الجريمة وضبطها ومصادرتها. إن تجارة المخدرات غير المشروعة تمثل نشاطا اقتصاديا يبلغ حجم الأموال التي تتداول فيه ٤٠٠ مليار دولار، حيث تكون غالبا في صورة نقد سائل. وترى جمهورية سان مارينو أن التعاون بين الدول في المجالات الجنائية والقضائية يمثل أحد أسرع السبل لتحقيق نتائج إيجابية. وقد ثبت عدة مرات أن مصادرة الأصول أنجع في مكافحة عصابات المخدرات من مصادرة المخدرات نفسها. وهذا سبب إضافي للإسراع بالسير في ذلك الاتجاه.

وقبل أعوام قلائل، اعتمدت سان مارينو قانونا لمكافحة غسل الأموال بهدف رصد التعاملات النقدية. ومنذ عام ١٩٩١، أصبحنا عضوا نشطا في فريق التعاون لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها - أي فريق بومبيدو - وهو هيئة خبراء أنشئت في إطار المجلس الأوروبي لتناول المسائل المتعلقة بالمخدرات. وفي عام ١٩٩٨، استضفنا حلقة دراسية معنية باستهلاك المخدرات في أماكن الترفيه. ويظل التعاون الدولي القائم على الحوار وتبادل الخبرات الأداة الرئيسية في مكافحة إساءة استعمال المخدرات.

وينبغي توجيه شكر خاص إلى لكسمبرغ. فلكسمبرغ كانت في الواقع أول بلد ينفذ أحد أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وتشجع هذه الاتفاقية الدول الأطراف على استثمار الأموال المتأتية عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات في تمويل المنظمات الدولية المتخصصة في مكافحة المخدرات. وليست هناك طريقة أفضل لاستخدام تلك الأموال. ونأمل بأن يحتذي المزيد من البلدان هذا المثال الشريف.

وفي حالة المخدرات، ترى جمهورية سان مارينو أنها جزء لا يتجزأ من مجتمع متكامل. ويجب علينا أن نستجيب على نحو جماعي باتخاذ تدابير مشتركة وقوية ضد هذا التهديد المشترك، وأن نضع جانبا المصالح الأنانية والقصيرة الأجل. وهذا هو الوقت الذي ندلل فيه على أن لدينا القدرة للدفاع عن أنفسنا وعن أجيال المستقبل ضد عدو مشترك وقوي. وهذا هو الوقت الذي ينبغي أن ينفذ فيه بفعالية ما نصبو إليه من تضامن وتصميم في بياناتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد سان مارينو على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أجيم نيشو، رئيس وفد ألبانيا.

السيد نيشو (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نجتمع هنا في هذه الهيئة لكي نواجه مشكلة المخدرات، التي تمثل آفة لكل بلد ولكل مجتمع، صغيرا كان أم كبيرا، قويا أم غنيا، والتي تهدد مجتمعاتنا وحضاراتنا. وهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تدلل مرة أخرى على أن معركتنا ضد المخدرات لا يمكن خوضها على نحو منفرد، بل تحتاج إلى الاضطلاع بالمسؤولية والتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي.

ولهذا السبب تؤيد ألبانيا بقوة دور الأمم المتحدة، بوصفها منظمة عادلة وفريدة للاضطلاع بالدور القيادي ولأنها تضع استراتيجيات واضحة وتهيئ المساعدة المناسبة بشأن هذه المسألة الهامة.

وتؤيد ألبانيا من أعماق قلبها الوثائق التي توشك هذه الدورة على اعتمادها - أي الإعلان السياسي، ومشروع الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب والتدابير الأخرى، وتعتقد بأنهما سيولدان زخما جديدا لدى المجتمع الدولي لمكافحة المخدرات. وألبانيا على أهبة الاستعداد لأداء قسطها في هذه العملية وملتزمة التزاما تاما بهدفنا المشترك والنهائي: أي إقامة عالم خال من المخدرات.

وليست ألبانيا الدولة الوحيدة التي تواجه هذه المشكلة الكبيرة. فوجودها، كظاهرة جديدة يتصل بالموقع والجغرافيا ومستوى التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الألباني. فالتغيرات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي جرت في بلدي في بداية هذا العقد كجزء من تحويل مجتمعنا إلى مجتمع جديد وديمقراطي، بالإضافة إلى افتقارنا للخبرة والمعرفة بشأن هذه الظاهرة، وانعدام التشريعات المناسبة لمنعها وعدم وجود الهياكل الأساسية للدولة والمنظمات غير الحكومية الضرورية لمكافحتها، لم تؤد فقط إلى بروز ظاهرة المخدرات في بلدنا، بل حولتها أيضا إلى تهديد فعلي للمجتمع الألباني الذي يتعين عليه أن يتصدى لها على وجه السرعة.

وبعد ١٩٩٢ توسعت ظاهرة المخدرات توسعا كبيرا ولا سيما فيما يتعلق بزراعة واستخدام نبتة القنب المخدرة ونقل المخدرات من البلاد وإليها. ومنذ ١٩٩٣ ازداد بصورة كبيرة الاتجار بالمخدرات القوية مثل الهيروين والكوكايين. وهناك قسم كبير من الكمية الإجمالية للمخدرات التي يجري الاتجار بها يظل في البلاد لتوزيعه وبيعه. ويوجد في ألبانيا حاليا ما بين ٢ ٠٠٠ إلى ٣ ٠٠٠ شخص ممن يتعاطون المخدرات، وتتراوح أعمار معظمهم ما بين ١٦ إلى ٢٥ عاما.

وابتغاء مواجهة المشكلة، أنشأت الحكومة الألبانية لجنة لمكافحة المخدرات تتولى مسؤولية تطوير استراتيجية وطنية وتنسق الجهود مع العمل الذي تضطلع به الهياكل الحكومية الأخرى. وفي الوقت نفسه، يجري إيلاء أولوية لإنشاء وتنفيذ إطار قانوني حديث وفقا للمعايير الأساسية للقانون الدولي.

والموقع الجغرافي لألبانيا يتطلب تعاونا وثيقا مع البلدان المجاورة لنا، وخاصة إيطاليا واليونان، حيث نعمل معهما على المستوى الثنائي لتحسين مراقبة الحدود وتنسيق التدابير المشتركة ضد تجار المخدرات، وغسل الأموال والأنشطة الإجرامية.

وإذ نعترف بأن هذه الظاهرة جديدة بالنسبة لنا، فإننا نتعاون بقوة مع الهيئات الدولية المختصة، وتشارك ألبانيا أيضا في عدد من المنظمات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج "Phare" التابع للاتحاد الأوروبي، وبرنامج "OKTAPUS" المشترك التابع لمجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي وما إلى ذلك. وتحضر ألبانيا المؤتمر الدائم لوزراء الداخلية بعنوان "على طريق المخدرات في البلقان"، وتشارك أيضا في المبادرات الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة في إطار منظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود، ومبادرة التعاون لدول جنوب شرق أوروبا وغيرهما.

وفي إطار تطوير استراتيجيتنا لمكافحة المخدرات، ترى ألبانيا أننا نحتاج إلى عمل المزيد من أجل الشباب،

وبخاصة تهيئة بيئة اجتماعية تذكي الوعي العام بأن المخدرات مؤذية وقاتلة. ونرى أن ذلك ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للمجتمع المدني الألباني في المستقبل.

والمجتمع الحديث يتصدى اليوم لأدق المشكلات الاجتماعية بغية فتح الطريق أمام تطور مجتمعنا وحضارتنا في الألفية القادمة. ومن أسف أن هذه المشكلات الدقيقة غالبا ما تُنسى وتضيع في خضم التصدي لعمليات العنف و "التطهير العرقي" وإبادة الأجناس التي توحي بها القومية المتطرفة في منطقة البلقان. وإن مناخ الخوف والقتل وانعدام الأمن والاستقرار مؤات لتهيئة بيئة للجريمة المنظمة وأنشطة المخدرات وما إليها.

وينبغي لنا سوية أن نبذل كل جهد للإسهام في أمن ومستقبل مجتمعنا. ومن بين هذه الجهود مكافحة المخدرات. وألبانيا تضمن للمجتمع الدولي التزامها الكامل بذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد ألبانيا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيير ليلونغ، رئيس وفد هايتي.

السيد ليلونغ (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد ولى عهد الانعزالية وينبغي النظر الآن إلى جميع الأنشطة الإنسانية من منظور عالمي. وسواء كان كفاحا من أجل التنمية أو معركة ضد الجريمة المنظمة، والفساد أو الأوبئة، فإن اتباع نهج وطني حصرا لم يعد كافيا الآن، إن لم يكن عديم الجدوى. إلا أن هناك ظاهرة معينة تمثل تحديا رئيسيا لصحة الأفراد ورفاه المجتمعات واستقرار الدول وسيادتها بسبب ضخامة القوى المعادية للمجتمع التي تطلق لها العنان وبسبب استمرار نموها.

والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية يُعد تجارة كبيرة تحتل عائداتها المرتبة الثانية بعد الاتجار بالأسلحة. فمن خلال تهديدها لبقاء دولنا نفسه، فقد أرغمتنا، انطلاقا من مرارة النكسات التي منينا بها، إلى الاتفاق على حقيقة أنه ليس بمقدور أي كيان وطني، مهما كان قويا أن يتصدى لهذه المشكلة بمفرده.

وإن نطاق المشكلة وضرورة التوصل إلى استجابة فعالة يعني أنه يتعين علينا أن نضع جانبا الفوارق المصطنعة بين بلدان الإنتاج والاستهلاك والعبور لكي ننفذ استراتيجية متكاملة ومتسقة وعالمية.

والأمم المتحدة هي المحفل الأمثل للتضامن. وعقد هذه الدورة الاستثنائية يشكل نقطة انطلاق جديدة لشن هذه الحملة بنهج متعدد الأطراف، وبفهم أفضل لهذه الظاهرة وكيفية مقاومتها. وفي هذا الصدد، تؤيد حكومة هايتي بقوة المشاريع المعروضة على هذه الجمعية.

إن الموقع الجغرافي لمنطقة الكاريبي، التي يزيد عددها عن ٢٠٠٠ جزيرة، يربط بين الأمريكتين الشمالية والجنوبية، ويشكل جسرا إلى أوروبا ويجعل المنطقة نقطة مفضلة لمهربي المخدرات.

وقد استغلت المنظمات الإجرامية المصاعب التي واجهت هايتي في الفترة الأخيرة، وتواطؤ بعض السلطات حينذاك، فعقدت أنشطتها، لتجعل من بلدنا حلقة وصل هامة في سلسلة توزيع المخدرات. وساهمت الأرباح غير المشروعة في تغذية الفساد، مما يعرض نزاهة إدارتنا للخطر، ويضعف استقرارنا الاقتصادي ويهز المؤسسات في بلدنا. ومن ثم فإن الضعف الذي يصيب جهازي القضاء والشرطة لدينا، والافتقار إلى الموارد الاقتصادية والمالية يجعل بلدنا عرضة لأنشطة منظمات الاتجار بالمخدرات القوية النفوذ.

وبالرغم من شح الموارد والقيود الاقتصادية العديدة، بذلت الحكومة الهايتية منذ العودة إلى النظام الدستوري، جهودا جبارة لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

فعلى الصعيد المحلي أعدت وزارة العدل مشروعي قانونين لمكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت وزارة الصحة العامة مشروع قانون بشأن المستحضرات الصيدلية يفرض رقابة صارمة على بعض العقاقير. وستقدم هذه النصوص عما قريب إلى هيئتنا البرلمانية لاعتمادها.

وعلاوة على ذلك، هناك مشروع خطة وطنية لمكافحة المخدرات يشمل إنشاء مجلس وطني لمراقبة المخدرات. وتعول حكومة هايتي على المساعدة التقنية الدولية والإقليمية لمساعدتها على تزويد هذا المكتب بوسائل الاتصال الحديثة وبقدرة مؤسسية فعالة وقاعدة

معلوماتية قوية. وفي إطار هذا القانون تعمل الآن وحدتان متخصصتان من الشرطة الهايتية الجديدة: هما خفر السواحل وفرقة مراقبة المخدرات.

وكذلك أنشئت في أيار/ مايو ١٩٩٧ وحدة للرقابة تابعة للجمارك. وقد استفاد موظفو الجمارك وضباط إنفاذ القوانين عندنا من الحلقات الدراسية والتدريبية العديدة التي أتاحها لهم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وعمليات ضبط المخدرات، التي كانت فيما مضى خاضعة للمصادفات، تصبح الآن على نحو متزايد نتيجة لعمليات متقنة التخطيط تقوم بها مختلف وكالات مراقبة المخدرات. وعلى سبيل المثال، تم في الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ١٩٩٨ احتجاز ١٠٣ من الرعايا الأجانب، وضبط ٣ ٥٤٩,٣١ كيلوغراما من الكوكايين، و ٩ ٢٥٥,٦ كيلوغرام من نبتة القنب، و ٢٥ لترا من زيت الحشيش.

وفيما يتعلق بخفض الطلب، فإننا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، نضع اللمسات الأخيرة على مشروع دراسة للأوبئة وتدريب موظفي الشؤون الاجتماعية وغيرهم ممن يتعاملون مع مدمني المخدرات.

أما على الصعيد الثنائي، فقد أبرمت الحكومة الهايتية مع حكومة الولايات المتحدة، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، اتفاقا للتعاون في المجال البحري لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وأسفرت العمليات المشتركة بين الطرفين بالفعل عن نتائج طيبة.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، فإن جمهورية هايتي طرف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ والبروتوكول التابع لها لسنة ١٩٧٢، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٩٨.

وما أن تنحل الأزمة الحكومية التي يمر بها بلدنا، فإن الحكومة الهايتية، ملتزمة بتقديم اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ إلى البرلمان للمصادقة عليها. وقد اعتمدت هايتي في عام ١٩٩٦ استراتيجية مكافحة المخدرات في نصف الكرة الذي ننتمي إليه، كما اعتمدت خطة العمل المنبثقة عن إعلان بيونيس أيريس لعام ١٩٩٥ بشأن غسل الأموال، ويحدد الصكان المبادئ المشتركة للتعاون.

وعلى صعيد منطقة البحر الكاريبي، فقد اعتمدت هايتي خطة عمل بربادوس الموقعة في أيار/مايو ١٩٩٦. وشاركت في اجتماعات للمتابعة، كانت مثالا طيبا للتنسيق والتعاون فيما بين بلدان منطقتنا دون الإقليمية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

إن مكافحة المخدرات هي شغلنا الشاغل. ولكننا لن نستطيع التغلب على هذه الآفة إلا بالتضامن الدولي الحقيقي. وتأتي هايتي إلى هنا اليوم لإعادة تأكيد التزامها بالاضطلاع بمسؤولياتها في هذه المعركة الشاملة ضد المخدرات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد هايتي على بيانه.

أعطي الكلمة لسعادة السيد واه وان تشات كوونغ، رئيس وفد موريشيوس.

السيد وان تشات كوونغ (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن حضور عدد كبير من قادة العالم لهذه الدورة الاستثنائية يشهد على قوة العزم الدولي اليوم على تأييد وضع استراتيجية جديدة لمكافحة آفة إساءة استعمال المخدرات، والالتزام بتلك الاستراتيجية. والبيانات التي أدلي بها من هذه المنصة خلال الأيام الثلاثة الماضية تدل على حلول حقبة جديدة من التعاون الدولي في مكافحة الطلب على المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها على نحو غير مشروع. ووفدي يرحب بهذا التطور. فقد أصبحت الفرصة مواتية الآن أمام حكومات العالم لوضع استراتيجية عالمية حقيقية لمراقبة المخدرات. وهذه الاستراتيجية أصبحت ضرورية، أكثر من أي وقت مضى، من أجل المكافحة الفعالة لقوى الشر الهائلة التي تقف وراء صناعة المخدرات اليوم.

وهذه الدورة الاستثنائية تنعقد بعد مضي زهاء ١١ سنة على المؤتمر الدولي الأول بشأن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، الذي انعقد في فيينا في عام ١٩٨٧. وأعقب المؤتمر بعد ثلاث سنوات انعقاد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن مسألة التعاون الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات وعرضها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها على نحو غير مشروع. وقد أسفر الاجتماعان عن نتائج هامة.

ففي فيينا كانت الحصيلة الرئيسية هي تحديد ٣٥ هدفا تضمنها المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في ميدان مراقبة إساءة استعمال المخدرات، والذي يهدف إلى الوقاية وخفض الطلب غير المشروع، والحد من العرض، وقمع الاتجار غير المشروع، والعلاج وإعادة التأهيل.

إن برنامج العمل العالمي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية السابقة بشأن المخدرات في عام ١٩٩٠، قد أكد أهداف مخطط فيينا كأساس لوضع استراتيجيات متوازنة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، ترمي إلى التصدي لجميع جوانب إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وترجمة تلك الاستراتيجيات إلى عمل ملموس.

ومن دواعي الأسف، أنه منذ انعقاد ذينك الاجتماعين، ظلت نتائج الأعمال الدولية لمكافحة المخدرات مخيبة للآمال. وقد تصاعد الطلب على المخدرات والمؤثرات العقلية وإنتاجها والاتجار بها وتوزيعها على نحو غير مشروع. فوفقا للتقرير العالمي الأول الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في السنة الماضية، زاد إنتاج خشخاش الأفيون ثلاثة أضعاف، وزاد إنتاج الكوكايين ضعفين منذ عام ١٩٨٥. ويبلغ عدد متعاطي المخدرات على نطاق العالم حاليا ٢٠٠ مليون شخص. ومن حيث الخسائر البشرية والاجتماعية من غير الممكن أبدا تقدير الأضرار الناتجة عن انتشار تعاطي المخدرات.

وقد شهدت أنماط إساءة استعمال المخدرات أيضا تغيرات هائلة بظهور المخدرات الاصطناعية في العقد الأخير. وزاد عدد البلدان المبتلية بتهريب المخدرات والاتجار غير المشروع بها، ولا سيما بين البلدان النامية. وفي القارة الأفريقية، تدل الكميات الضخمة المضبوطة من المخدرات في البلدان الواقعة في المنطقة الشرقية والجنوبية على أن الموانئ البحرية لتلك البلدان أصبحت الآن مستهدفة كمعابر على الطرق المتجهة من جنوب آسيا إلى أمريكا الشمالية وأوروبا.

وفي الوقت الحاضر، انتشرت شبكة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في جميع مناطق العالم. ويشهد جميع البلدان المتأثرة بمشاكل المخدرات زيادة في عدد الأنشطة الإجرامية وأعمال العنف المرتبطة بالمخدرات وحالات فساد الموظفين الحكوميين. وتصبح البلدان النامية، التي تفتقر إلى الموارد المالية والبشرية، فريسة سهلة لعصابات المخدرات الدولية عالية التنظيم. وترتبط منظمات المخدرات هذه فيما بينها بشبكات عالمية، مما يزيد من صعوبة مكافحتها. ويؤدي الارتباط المتزايد بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأنشطة الإرهابية إلى إنشاء أخطار جديدة كبيرة بالنسبة للحكومات، التي أصبحت الآن عرضة لزعزعة استقرارها.

وحتى بداية الثمانينيات، كان بلدي يواجه مشكلة إساءة استعمال "المخدرات الخفيفة" وحدها. وفي عام ١٩٨٤ تغيرت الحالة تغيرا جذريا بالعودة إلى استعمال "السكّر البني"، وهو نوع من الهيروين الخام. وانتشرت إساءة استعمال الهيروين إلى جميع الفئات الاقتصادية والإثنية، مما أفرز جميع الظواهر السيئة المرتبطة به. وتشمل التدابير التي اتخذتها الحكومة لمكافحة هذا البلاء الجديد إعادة التأهيل والتعليم. وفي عام ١٩٨٧، أنشأت حكومتي وحدة للتعليم الصحي ومكافحة المخدرات. وحاليا تقوم الوكالة الوطنية لمعالجة مسيئي استخدام العقاقير وإعادة تأهيلهم بتنفيذ برنامج مكثف لوقف انتشار المخدرات. وتخوض وحدة مكافحة المخدرات والتهريب في قوة شرطة موريشيوس حربا لا هوادة فيها ضد بارونات المخدرات المحليين والدوليين.

وإزاء هذه المشاكل العصية ورجحان كفة الظروف لصالح بارونات المخدرات، لا سيما في البلدان النامية الفقيرة، ما هي فرص توجيه الحكومات ضربة حاسمة لصناعة المخدرات وعكس اتجاه انتشار استعمال المخدرات الذي يبدو كاسحا؟

إن النهج العالمي الجديد، الذي يتناول الآن مشاكل قمع الطلب وخفض العرض بنفس الدرجة من الاهتمام، مدعاة للتفاؤل. وفي مرات كثيرة للغاية في الماضي، أعيقت الجهود الدولية لمكافحة المخدرات بالشك المتبادل بين ما يسمى بالبلدان المنتجة والبلدان المستهلكة. فقد كان ينظر إلى البلدان المسماة بالمنتجة في الجنوب بوصفها المسرح الرئيسي لعمليات مكافحة المخدرات. بل أن الصكوك الدولية الرئيسية المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية، لا سيما اتفاقيات الأعوام ١٩٦١، و ١٩٧١، و ١٩٨٨، تقوم على الاعتقاد بأن كبح التدفق الجامح للمخدرات ومنعه هما الوسيلتان الرئيسيتان في مجال مكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات.

بيد أنه بعد سنوات عديدة من توجيه اللوم إلى الجانب الآخر، تقر البلدان المستهلكة الآن بضرورة القيام بجهد إضافي لفهم الطلب على المخدرات وخفضه ولتحسين البرامج القائمة أو لوضع مبادئ جديدة لخفض الطلب. علاوة على ذلك، أخذ التمييز بين البلدان المنتجة والمستهلكة يفقد أهميته باطراد، حيث أن البلدان المنتجة السابقة أخذت تتحول بدورها إلى بلدان مستهلكة للمخدرات، وأصبحت البلدان المستهلكة مصدرا رئيسيا للمخدرات الاصطناعية التي تزداد شعبيتها بسرعة.

ونظرا لأن الاجتماعين السابقين المعنيين بمشكلة المخدرات تناولا مسألة خفض الطلب، فإن هذه الدورة الاستثنائية ستهتم، للمرة الأولى، بمشكلة الإدمان على المخدرات باعتماد إعلان خاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات. وللتعاون الدولي دور حاسم الأهمية في نجاح جهود خفض العرض. وليس لأي بلد أن يأمل في أن يواجه منفردا تجار المخدرات الدوليين الأقوياء بإمكاناتهم الهائلة. إن عصابات المخدرات الدولية تشبه مخلوقا خرافيا تنمو له أطراف جديدة كلما قطع شيء من أطرافه القديمة. فهم يجدون مواقع جديدة للإنتاج وطرقا جديدة للتوزيع حالما قامت بعض البلدان بتشديد الرقابة عليهم. ولحسن الحظ، يمكن لمناخ التعاون السياسي الجديد السائد في مجال الحرب ضد المخدرات أن ييسر تنسيق الجهود وتبادل المعلومات على نحو أفضل من أجل المزيد من الفعالية في أعمال المكافحة.

وقد علمتنا التجارب السابقة تمييز السبل الناجعة من غيرها في أنشطة مراقبة المخدرات. وبتحسين التعاون في المجال القضائي وتنسيق الجهود لمكافحة غسل الأموال بين جميع البلدان، بوسعنا مواجهة التحدي المتمثل في وقف موجة المخدرات وعكس اتجاهها في نهاية المطاف. وفي هذا السياق، ستقوم حكومة موريشيوس قريبا بعرض مشروع قانون على البرلمان معني بمكافحة غسل الأموال والجرائم الاقتصادية.

إن المعركة ضد المخدرات لا يمكن للحكومات أن تخوضها منفردة. إذ ينبغي للمنظمات غير الحكومية وغيرها من مجموعات العمل أن تنضم إلى هذا الجهد.

وفي المعركة ضد المخدرات، كان المجتمع الدولي في الماضي يبدو متأخرا دائما خطوة دون اللحاق بتجار المخدرات. فلنجدد عزمنا ولنضاعف جهودنا حتى يتسنى لنا، وقد تسلحنا بالاستراتيجية العالمية الجديدة لمكافحة المخدرات، أن نلحق سريعا بما بلغه لوردات المخدرات من تطور في عملهم وأن نتفوق عليهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس وفد موريشيوس على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد سمير مبارك، رئيس وفد لبنان.

السيد مبارك (لبنان): تشكل ظاهرة إساءة استعمال المخدرات آفة خطيرة تعكس آثارها السلبية على مختلف أوجه الحياة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة. وتستلزم لمواجهة هذه الظاهرة وضع استراتيجية عالمية تشارك فيها مختلف الدول. وتلعب الأمم المتحدة ومنظماتها دورا أساسيا لمكافحة هذه المشكلة المتنامية وحماية البشرية من هذه الظاهرة.

وقد ازدادت حدة هذه المشكلة في السنين الأخيرة حيث تطورت أشكال المواد المخدرة وأنواعها وأساليب الاتجار غير المشروع بها وأصبحت تشكل تحديا خطيرا للشعوب النامية والمتطورة على السواء، ودخلت حتى الجامعات والبيوت، بما يهدد مستقبل الأجيال المقبلة.

وقد وعت مختلف الهيئات الدولية هذا الخطر المحدق منذ مطلع القرن العشرين وعقدت الدول اتفاقيات متلاحقة لمكافحة المخدرات والحد من مخاطرها. واعتبرت المادة ٢٣ من نظام عصبة الأمم أن الرقابة على تجارة الأفيون مسؤولية دولية. وفي ظل الأمم المتحدة، سارع المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الدعوة لعقد مؤتمرات شاملة خرجت بنتيجتها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لتحل محل جميع الاتفاقات السابقة. وتلتها اتفاقية ١٩٧١ للمؤثرات العقلية، ثم بروتوكول ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات، وأخيرا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨.

وأدى استمرار هذه المشكلة إلى زيادة التوتر في العلاقات بين الدول. بل دفع أحيانا إلى نزاعات تؤثر على الأمن والسلم الدوليين. وصارت مقاومة الاتجار غير المشروع بالمخدرات بالتالي جزءا من نظام الأمن الجماعي الذي تسعى الأمم المتحدة لترسيخه حماية للأمن والسلم الدوليين.

ولا يخفى أن زيادة الفقر وضعف التنمية من الأسباب الرئيسية لانتشار هذه الآفة. وكنا قد اتفقنا في إعلان الذكرى الخمسين للأمم المتحدة، وكذلك في العديد من المؤتمرات الدولية المعنية بالتنمية، على ضرورة التعاون الدولي لقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات مقابل زيادة المساعدة الدولية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية.

ولبنان من هذه البلدان النامية التي تحتاج إلى المساعدة الدولية لتحقيق التنمية فيها والقضاء على الفقر، تدعيما لنشاطه الوطني لمقاومة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وقد كان في طليعة اهتمامات الحكومة اللبنانية، بعد انتهاء الأحداث الدامية في لبنان في عام ١٩٩٠، وبسط سلطتها نتيجة الاتفاق الوطني في الطائف، اتخاذ الإجراءات الحازمة الكفيلة لمكافحة المخدرات على صعيد زراعتها وإنتاجها وتوزيعها والاتجار بها.

وفي هذا الإطار، فإن لبنان وقّع على جميع الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة المخدرات. وهي الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٢. ثانيا اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١. وثالثا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨.

وتعمل السلطات اللبنانية على تطبيق أحكام هذه الاتفاقية بدقة، حيث تم خلال الأعوام الماضية إتلاف جميع الزراعات المخدرة في سهل البقاع، وتعزيز مكتب مكافحة المخدرات بالعناصر والتجهيزات.

وتنتهج الحكومة اللبنانية سياسة صارمة جدا تجاه تجار وزارعي المخدرات. وهي تمكنت من القضاء على شبكات التوزيع، كما عملت على إصدار قانون جديد للمخدرات يشدد العقوبات على الاتجار بالمخدرات وتجريم عملية غسل الأموال المتأتية من عملية الاتجار بالمخدرات. ونحن نفتخر بأن لبنان أصبح خاليا تماما من هذه الزراعة.

ولبنان الذي ينوء كاهله بأعباء حرب أهلية دمرت هياكله وشلت مؤسساته التزم بالقضاء على تجارة المخدرات قبل جميع أولوياته الوطنية الملحة. لقد قمعنا تجارة كانت تدر ما لا يقل على مليار دولار سنويا لأنها تجارة غير مشروعة. لقد فعلنا ذلك إيمانا منا والتزاما بتعهداتنا الدولية. لذلك نحن نتوقع من حكومات الدول الصديقة، خاصة التي تعاني مجتمعاتها من مشكلة تعاطي المخدرات، أن تعمل على تقديم المساعدات المادية والتقنية لتحقيق برنامج الزراعات البديلة في المناطق التي اعتمدت على المخدرات كمصدر اقتصادي ومالي. كما تحتاج الحكومة اللبنانية إلى الدعم الخارجي لمشاريعها الإنمائية في هذه المناطق، لا سيما بالنسبة للمساعدة على إقامة المؤسسات الصحية والبرامج التوجيهية لمواجهة هذه المشكلة بين المواطنين اللبنانيين وإعادة تأهيل من وقعوا ضحايا لهذه الآفة الخطيرة.

إننا ندعم جهود وإجراءات الأمم المتحدة في مكافحة المخدرات. وإننا على ثقة تامة بأن الجهود الفردية التي تبذلها كل دولة على حدة، وتلك التي يتم التنسيق فيها بين مجموعة من الدول في إطار جهد شمولي وبرعاية الأمم المتحدة وهيئاتها، ستكون قادرة على تحجيم ظاهرة إنتاج وتعاطي وتسويق المخدرات.

إننا، من خلال هذه الدورة الاستثنائية الخاصة، ندعو إلى تعزيز الجهود وتضافرها توصلا إلى استئصال هذه الآفة الخطيرة التي تعكس آثارها السلبية على مختلف أوجه الحياة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر رئيس وفد لبنان على بيانه.

ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يدلي به فخامة السيد رافاييل كالديرا، رئيس جمهورية فنزويلا.

الرئيس كالديرا (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد وصلت لتوي من جنيف، حيث كنت أفي بالتزام خاص جدا لمنظمة العمل الدولية. بيد أنني لم أكن أود أن أنكث بوعد كنت قطعته لصديقي الرئيس زيدللو، رئيس المكسيك بأن أحضر إلى هنا أيضا لأقدم رسالة تضامن في هذه الدورة الهامة للجمعية العامة.

إن فنزويلا ليس بلدا تستهلك فيه المخدرات على نطاق واسع - أو هذا ما نعتقده - إلا أننا نعرف أن هناك عناصر عديدة تحاول توسيع الاستهلاك غير المشروع للمخدرات ليشمل جميع مستويات المجتمع. فنحن لسنا بلدا ينتج المخدرات. لقد دمرنا بعض محاصيل خشخاش الأفيون، وهي الإشارة الوحيدة على مشاركة بلدنا في عملية الإنتاج. إلا أننا على استعداد لأن نكافح من أجل

منع استغلال موقعنا الجغرافي على طول حدودنا البرية والبحرية وحرياتنا السياسية والاقتصادية لنقل المخدرات من بلد إلى آخر، مما ينشر بالتالي هذا الخطر في أرجاء بلدان العالم.

ونحن مستعدون للانضمام إلى جميع الجهود، التي يجب أن تكون عالمية، لأنه ما من بلد يخلو من هذه الآفة الهائلة التي تهدد بتدمير الموارد الروحية والأخلاقية والرفاه المادي لشبابنا. ولهذا فإنني هنا اليوم لأقطع عهدا بتضامننا مع هذا الكفاح وتأييدنا للبيان الذي صاغه وزراء خارجية الجماعة الأندية بمناسبة انعقاد هذه الدورة التاريخية الهامة.

وإننا نعرف بأن الكفاح ضد المخدرات كفاح طويل وصعب وأن التقدم كان ضئيلا، بالرغم من الموارد الضخمة التي حشدت لهذه المعركة. ونعرف أيضا أن المشاكل متنوعة، وأن التضامن والتعاون بين جميع الدول ضروري في مجال الدفاع القوي عن سيادتنا ومسؤولياتنا التي نحن على استعداد للاضطلاع بها. وينبغي أن يجتمع معا في هذه العملية تماسك المجتمع الدولي، وتقاسم المسؤوليات والواجبات بين جميع البلدان والاحتفاظ بالطابع الفردي الكامل والقانوني والنشط لكل دولة.

وفي هذا الصدد، فإننا على استعداد لأن نسهم إسهاما نشطا على كل المستويات ومهما كان ثمن الكفاح من أجل استئصال هذا البلاء الأكثر عذرا في التاريخ الإنساني. ونحن على استعداد للاضطلاع بذلك انطلاقا من شعورنا بالمسؤولية؛ وبما لدينا من رجال؛ وبتصميم متواصل على أكمل وجه؛ وبما تفرضه سيادتنا، فهي أساسية، وتزداد أهميتها لأن العولمة الناشئة في أرجاء العالم تجبر كل واحد منا على التمسك بشخصيته وكيانه وهويته.

وأعتقد أن الحملة ضد المخدرات تعاظمت في الآونة الأخيرة في مجالات إيقاف المخدرات والاحتراس والتحري، وأننا ربما لم نحقق الكثير من التقدم في مجال الوقاية. وكلما بذلنا مزيدا من الجهد لإيقاف المخدرات كلما أعزى ذلك الشباب بالسير على طريق استهلاكها بدافع الفضول. فاستهلاك المخدرات يبدأ على نحو بريء إلا أنه يصبح استعبادا يستنزف الحياة والوجود والفرص لكل شاب يبدأ بالانزلاق في منزلق إساءة استعمال المخدرات. ولهذا نرى أنه ينبغي لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة - وهي دورة ذات فعالية قصوى ولا أن تكون حاسمة في تاريخ البشرية - أن تتمخض عن الاضطلاع بجهد واحد هو جهد الوقاية. ويجب علينا أن نراجع أساليبنا المتبعة في هذا المجال والوسائل التي نستخدمها في إقناع أي كان - ولا سيما الشباب - الذين يسلكون هذا الطريق المحفوف بالتهور بأنهم يتجهون مباشرة صوب حياة من الفشل.

وفي فنزويلا، هناك تجارب نجريها بشأن اضطلاع الشباب أنفسهم بدور العوامل المحفزة على الإصلاح ووقاية الشباب إذ يدلون أصدقاءهم على الطريق القويم الذي ينبغي اتباعه. فنصيحة المعلم غالبا ما تعجز عن إقناع الشباب، إلا أن ما يقدمه أصدقاؤهم من نصيحة وما يضربونه من مثال تؤدي إلى تحقيق نتائج هامة.

ونحن في فنزويلا نولي اهتماما كبيرا لمكافحة المخدرات بحيث قمنا بترقية رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة استخدام المخدرات على نحو غير مشروع إلى مرتبة وزير دولة. وألحقناه بمجلس الوزراء ووفرنا له كل الوسائل من أجل الاضطلاع بمكافحة المخدرات على نحو فعال. وأستطيع أن أؤكد للجمعية بأن علاقاتنا مع البلدان الأخرى المشاركة في حملة مكافحة المخدرات تتحسن أكثر فأكثر، ويسودها الإخلاص والصراحة والإرادة المشتركة للعمل بتصميم.

لذا فإن وجودي هنا اليوم هو ببساطة تأييد لهذه الرسالة وتأكيد على موقف فنزويلا. وكذلك لتهنئة المكسيك على الجهود الخاصة التي بذلتها في سبيل عقد هذه الدورة للجمعية العامة وحث جميع البلدان على المشاركة في هذا النضال.

إن الطريق أمامنا سيكون صعبا دون شك. إذ أن البعض يعتقد أن ما تم خوضه من كفاح حتى اليوم لم يؤت النتائج الإيجابية المرجوة. أما البعض الآخر فيعتقد أنه ينبغي لنا أن نسعى إلى سلك طريق الوقاية وأن نحيد عن طريق المنع. إننا نعتقد أن المنع أساسي، فلا خيار إلا التصدي لهذه الشياطين التي تفتك بالبشرية. إلا أنه ينبغي في الوقت نفسه لما يبذل من جهود في سبيل إيجاد أفضل الطرق لمنع استمرار تزايد الاستهلاك أو بقائه على مستويات مرتفعة بما يكفي لتحفيز إنتاج المخدرات والاتجار بها، أن يتحقق النجاح وأن يكون أكثر تماشيا مع أسمى تطلعات البشرية.

إن الغاية من كلامي هنا هو ببساطة التأكيد على هذا الموقف. وكما ذكرت آنفا فليست فنزويلا من بين البلدان الأكثر تضررا من جراء استهلاك المخدرات وإنتاجها. إلا أنها كانت في العديد من المناسبات المؤلمة معبرا أو طريقا لمرور شحنات هذا السم إلى مختلف أرجاء العالم. لذلك فإننا عازمون على المساهمة في تحقيق نتائج إيجابية تتمخض عنها هذه الدورة للجمعية. كما نعتقد أنه ينبغي لنا تسخير جميع جهودنا من أجل أن نثبت أنه يمكن الإفادة من التضامن الدولي على نحو فعال وأن هذا ما يحدث فعلا في الحرب التي تشن على هذه الشياطين التي تعيث فسادا في مختلف شعوب العالم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس جمهورية فنزويلا على بيانه.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠